

حقوق الإنسان في اليمن

دراسة للخطاب الرئاسي بين المنطوق به والمسكوت عنه

إعداد:

الدكتور / محمد محسن الظاهري

رئيس قسم العلوم السياسية

بجامعة صنعاء

مقدمة

1 - هدف الدراسة ومقولتها :

تسعى هذه الدراسة إلى بيان وضعية حقوق الإنسان في اليمن، وموقف الخطاب الرئاسي تجاهها من خلال:

- بيان طبيعة البيئة المجتمعية المؤطرة لحقوق الإنسان في اليمن.
 - التعرف على حالة حقوق الإنسان ووضعيتها في اليمن.
 - بيان طبيعة الخطاب السياسي الرئاسي اليمني، وموقفه تجاه حقوق الإنسان.
- تحاول هذه الدراسة اختبار المقولة التالية:

إن من سمات الخطاب السياسي الرئاسي اليمني تجاه حقوق الإنسان المزاوجة بين ديمقراطية اللغة وحقوقيتها من جانب، وبين استبدادية الفعل والممارسة من جانب آخر؛ حيث تحضر مفاهيم حقوق الإنسان عبر خطابه الرسمي، ولكنه يسعى إلى إفراغ هذه الحقوق عن مضامينها على مستوى الفعل والحركة. وبالتالي فالدراسة تحاول توضيح مدى صحة هذه المقولة وانطباقها على الحالة اليمنية.

2 - مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إثارة التساؤلات الآتية:

- هل يساعد الإطار المجتمعي اليمني العام على التمتع بالحقوق والحريات؟
- ما طبيعة ومحددات الخطاب الرئاسي وموقفه تجاه حقوق الإنسان في اليمن؟
- هل ثمة فجوة بين الخطاب الرئاسي المعلن تجاه حقوق الإنسان وبين الممارس أو المسكوت عنه؟
- هل يأتي الخطاب الرئاسي أكله في مجال حقوق الإنسان على مستوى الواقع المعاش أم لا؟ ولماذا؟

3- منهجية الدراسة:

حاولت الدراسة الاقتراب من بعض مفاهيم تحليل النظم، كمفهوم ارتباط النظام بالبيئة أو الإطار المحيط به، فالنظام (وكذا الخطاب السياسي لا يعيش في فراغ بل في إطار بيئة مجتمعية)⁽¹⁾، كما تم التركيز على طبيعة الثقافة السياسية السائدة، حيث سعت الدراسة إلى الاستفادة من بعض مقولات منهج الثقافة السياسية، وخاصة مقولة أن ثقافة المجتمع السياسية تتأثر بأوضاعه الاجتماعية والسياسية، وكذا فإنها بدورها تؤثر في تلك الأوضاع⁽²⁾، إضافة إلى أن الدراسة حاولت الاقتراب من بعض مقولات اقتراب علاقة المجتمع بالدولة، وخاصة مقولة "دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف"⁽³⁾. أما بالنسبة لتحليل الخطاب الرئاسي، فقد تم الاستفادة من منهج أو أسلوب تحليل المضمون أو تحليل المحتوى، إضافة إلى محاولة الاقتراب من بعض قواعد تحليل النص أو تحليل الخطاب.

4 - مستوى التحليل:

حاولت الدراسة الجمع بين مستويين من التحليل، هما المستوى الكلي (على مستوى المجتمع والدولة)، والمستوى الجزئي (موقف الخطاب الرئاسي كأحد مكونات النظام السياسي تجاه حقوق الإنسان).

- أساليب التحليل:

تم استخدام أسلوب التحليل الكمي والكيفي معاً، وبشكل تكاملي، ووفقاً للملاءمة المنهجية، وفي هذا السياق، يتعين الإشارة إلى لجوء هذه الدراسة إلى أسلوب التحليل الكيفي أكثر من التحليل الكمي، حيث احتكمت إلى الوقائع والأحداث، لاعتبارات عدة، من أهمها:

يلاحظ أن غالبية الخطاب العربي واليميني الرسمي يجمع بين ديمقراطية الرؤية والتصوير، واستبدادية النهج والممارسة؛ فالحاكم العربي (واليميني تحديداً) عادة ما يرتدي عباءة الديمقراطية وحقوق الإنسان إبان صياغته لخطاباته وبرامجه السياسية والانتخابية. ويمارس في أن معاً، أعمال القهر والتسلط تجاه محكوميه.

إن الحاكم العربي (وكذا اليميني) يمارس ما يمكن تسميته بـ"التقية السياسية"؛ بحيث يظهر غير ما يبطن، وثمة فجوة بين المنطوق به والمسكوت عنه. وفي هذا السياق، على المستوى المنهجي يتضح محدودية الاكتفاء بتحليل محتوى ومضمون الخطاب والبرامج الانتخابية الرئاسية؛ فهي حينما تتحدث عن مفهوم الديمقراطية تقصد بها ضمناً الاستبداد، وحينما تتكلم عن العدل تعني به الظلم!

وحينما ترفع شعار "التداول السلمي للسلطة" ترمي إلى "التناوب العنيف والدموي للسلطة"، وفي أحسن الأحوال التمديد السلمي للسلطة!

5 - نطاق الدراسة:

يتضمن نطاق الدراسة وحدودها بعدين، موضوعي وزمني. فالبعد الموضوعي يتضمن رؤية الرئيس اليميني/ علي عبدالله صالح لحقوق الإنسان. أما البعد الزمني، فقد تمثل في تناول خطابات الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح في الحملات الانتخابية للرئاسة عام 2006م، والتي امتدت من 30 أغسطس وحتى 18 سبتمبر من العام 2006م. وقد شمل القياس الكمي وتحليل المحتوى 24 خطاباً رئاسياً وهي كل الخطابات التي أقيمت خلال هذه الحملة الانتخابية وشملت جميع محافظات الجمهورية اليمنية.

6 - مفهوم الدراسة:

أ - مفهوم الخطاب السياسي:

يُعرف الخطاب بأنه بناء فكري يحمل وجهة نظر، تتم صياغته في بناء استدلال، أي بشكل مقدمات ونتائج بين مخاطب ومخاطب، ضمن عملية التواصل والاتصال.

كما يُنظر إلى الخطاب كمفهوم بأنه يشير إلى المعرفة المنظمة الخاصة بجانب محدد من الواقع أو ظاهرة محددة، ومن ثم يمكن الحديث عن خطابات متعددة: خطاب سياسي وآخر تاريخي وفلسفي وثقافي... إلخ⁽⁴⁾.

كما يُعرف الخطاب على أنه رسالة من الكاتب إلى القارئ، ويشكل بناء من الأفكار، وثمة جانبان يكونان الخطاب: ما يقوله الكاتب وما يقرأه القارئ⁽⁵⁾.

أما مفهوم الخطاب السياسي فيعني جملة الأطروحات المكتوبة والشفهية التي تتضمن المفاهيم والتصورات والحلول لإشكاليات الواقع كما يراها صاحب الخطاب.

ويقصد بالسياسي: كلما يتعلق بالدولة والحكومة، وثمة من يفرق بين مفهوم الخطاب الحاكم وخطاب السلطة. فالأول يعني كلما يصدر من حاكم فرد يتمتع بنفوذ، أما خطاب السلطة فيكون صادراً ممن فوضته أغلبية الجماعة في تعاقده حر خال من الإذعان بأن يتحدث باسمها⁽⁶⁾.

قراءات الخطاب أو النص السياسي وقواعد تحليله:

يرى بعض علماء التحليل السياسي أن ثمة حاجة لقراءات ثلاث للخطاب أو النص السياسي⁽⁷⁾:

أولاً: القراءة الأولى لفهم ذلك الذي قاله الكاتب وأعلن عنه بصراحة ووضوح في النص موضع التحليل.

ثانياً: ثم تعقب ذلك قراءة ثانية، لفهم ذلك الذي لم يقله الكاتب وكان يريد أن يقوله.

ثالثاً: القراءة الثالثة، حيث نستطيع أن نفهم ونحدد ذلك الذي يريد أن يقوله الكاتب بدلالات مختلفة غير مباشرة من خلال ألفاظه وتعبيراته دون أن تعلن عنه تلك الألفاظ أو تعبير عنه.

وفي هذا السياق، كما يرى حامد ربيع، إذا كان النص الفكري ليس في حاجة إلا إلى قراءة واحدة؛ فالنص السياسي في حاجة إلى تلك المتابعة لأكثر من سبب؛ فقد تعود المفكر السياسي أن يناقش ويقيم وينتقد وهو لا يستطيع أن يعلن عن آرائه بصراحة ووضوح ومن ثم يلجأ إلى أساليب ملتوية أساسها أن ما يقوله يجب أن يفهم من خلال مراحل متتابعة: تعبيرات لفظية تعبر عن مفاهيم، مفاهيم تستتر خلف التعبيرات اللفظية لا تفهم إلا من خلال تجرد معين. ثم هو يصل إلى حد الإبداع عندما يقدم إطاراً يوجد الترسيب الذهني للمفاهيم والنماذج لا يستطيع أن يلمسه الباحث من خلال القراءة المعتادة، مهما كانت متأنية، وإنما عليه أن يصل إليه من خلال عمليات فكرية متنوعة أساسها ليس التجرد فحسب، بل وربط المفاهيم والوقائع بدلالاتها الخفية الحقيقية⁽⁸⁾.

كما أن من أهم قواعد منهجيات تحليل الخطاب تلك القاعدة التي تذهب إلى أن أهم ما في أي خطاب ليس ما ورد فيه، وإنما هو مسكوت عنه، أو ما لم يفكر فيه، أو ما لا يمكن التكبير فيه؛ نظراً لسيادة المحرمات وغلبتها في المجتمع العربي المعاصر⁽⁹⁾.

وفي هذا الصدد، نقصد بمفهوم الخطاب الرئاسي:

ذلك الخطاب الصادر عن رئيس الدولة (هنا المقصود به خطاب رئيس الجمهورية، الرئيس علي عبدالله صالح).

ب - نحو تعريف إجرائي لمفهوم حقوق الإنسان:

يشير مفهوم حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى "مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة لعموم الأشخاص، دون أي تمييز بينهم، سواء لاعتبارات الجنس، أو النوع، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطني، أو لأي اعتبار آخر"⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من وجود ثلاث قراءات لمفهوم حقوق الإنسان، قراءة ليبرالية غربية، وأخرى قراءة اشتراكية، وثالثة إسلامية، حيث تركز الأولى أساساً على الحقوق السياسية، بينما الاشتراكية ينصب تركيزها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وترتبط بين الحقوق والواجبات، أما المفهوم الإسلامي فإنه ينفرد بمنطلقاته، وإن كان يغطي عدداً من الميادين التي شملها كلا المفهومين الليبرالي والاشتراكي⁽¹¹⁾؛ إلا أنه يمكن القول بكونية حقوق الإنسان وعالميتها؛ لأن من الأمور البديهية أن يكون البشر متساوين في القيمة الإنسانية، وأمام القانون، وألا يتفاضلون بسبب من ألوانهم، أو أديانهم، أو أنواعهم من ذكر وأنثى، وألا يظلم الإنسان أخاه الإنسان، وألا تكون هناك رقابة على ضمائر الناس، وأن يتركوا أحراراً، فهذه الحقوق تخاطب الإنسان كونه إنسان، متجاوزة الفوارق الاجتماعية والجغرافية، ومتعلقة بما هو مشترك بين الناس، أي الفطرة السليمة التي تأبى الظلم، وتنشد العدل والمساواة⁽¹²⁾.

وفي هذا السياق، يمكن الاتفاق مع القول الذي يرى أن حقوق الإنسان حقوق تعلق على الزمان والمكان، ولا ينبغي إخضاعها لأية أبعاد أخرى غير البعد الإنساني السابق لكل بعد، والتراث العربي الإسلامي يقبل هذا النوع من التاصيل لحقوق الإنسان، أي بناءها على مرجعية عامة عالمية ترافدها سلطة الشمول والعموم، حيث يتعين أن تنصرف عملية التاصيل لهذه الحقوق إلى إبراز عالميتها سواء كانت روافدها الثقافية الغربية أم الثقافة الإسلامية⁽¹³⁾.

كما يتعين التأكيد على لزومية حقوق الإنسان وعدم التنازل عنها، لأنها لازمة له كإنسان، سواء للمحافظة على البقاء أو لأداء دوره في الحياة. فالحقوق لصيقة بإنسانيته، وليس من المقبول التنازل عنها، لأنه حينئذ يكون التنازل عن حقوقه تخذل عن طبيعته الإنسانية⁽¹⁴⁾.

وقد تعددت الوثائق الدولية التي تتحدث عن حقوق الإنسان، والذي أطلق عليها اسم الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، وهي تتألف من:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في 10/12/1948م.
 - العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأقر في 1/3/1976م.
 - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مع البروتوكول الاختياري الملحق به، وأقر في 23/3/1976م⁽¹⁵⁾.
- ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة آنف الذكر، والذي يتضمن مقدمة وثلاثين مادة، فإن المادة الأولى قد نصت على أنه "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء"⁽¹⁶⁾.

وفي هذا الصدد، تعرف حقوق الإنسان إجرائياً كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي من أهمها:

- الحقوق المدنية وتشمل: الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي، والحق في المساواة، الحق في الشخصية القانونية، حق التقاضي، الحق في الحصانة، الحق في حرمة الحياة الخاصة، الحق في اللجوء، الحق في الهوية، حق حرية تأسيس الأسرة، حق التملك، الحق في حرية العقل والضمير والدين.
- الحقوق السياسية، وتتضمن: حرية الرأي والتعبير، حق تكوين الجمعيات، حق المشاركة في الشؤون العامة وإدارتها، حق الانتخاب والترشيح، حق تقلد الوظائف العامة.
- الحقوق الاقتصادية وتشمل: حق العمل وحرية، حق الملكية، حق تكوين النقابات، وضمان مستوى معيشي لائق ومناسب لكل فرد هو وعائلته.
- الحقوق الاجتماعية، وتتضمن: حق التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، بما في ذلك خدمة التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة، وحماية الأسرة والأمومة والطفولة، وكذلك الخدمة الاجتماعية المختلفة.
- الحقوق الثقافية، وتشمل: الحق في حرية البحث العلمي، وحقوق الملكية الفكرية والأدبية، والفنية والملكية الصناعية والتجارية⁽¹⁷⁾.

أولاً: حقوق الإنسان في إطار المجتمع والدولة اليمنية

انطلاقاً من القاعدة المنهجية التي ترى ضرورة ربط المشكلة البحثية بالإطار العام لمشكلة أكبر في مجال الدراسة؛ فإنه سيتم تناول حقوق الإنسان في إطار علاقة المجتمع والدولة، وطبيعة النظام السياسي اليمني، حيث تسعى الدراسة إلى التعرف، تحليلاً وتفسيراً، على الجزء (حقوق الإنسان في الخطاب الرئاسي اليمني) في إطار الكل (المجتمع والدولة)؛ باعتبار أن هذه الحقوق ليست معلقة في الفضاء، بل هي تطبق، وتمارس في بيئة مجتمعية عامة. كما أن الخطاب الرئاسي مؤطر بنظام سياسي ومحددات داخلية وخارجية.

وهكذا سيتم تناول الإطار المجتمعي اليمني العام (الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي) بالقدر الذي يوضح طبيعة العلاقة بين هذا الإطار المجتمعي وكل من الخطاب الرئاسي وحقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية.

ابتداءً، بسبب الغبار الإعلامي الكثيف المحيط بكثير من الأحداث الاجتماعية والسياسية في اليمن، يتعين التذكير بالأمر التالي:

- إن المجتمع اليمني يمر بمرحلة خلل في البناء المجتمعي العام، ومما ساعد على ظهور أسوأ القديم ومتخلف الحديث، مما أدى إلى تكريس "متخلف القديم" و"سيئ الحديث والمعاصر"؛ حيث تعانق الأسوأ (قيماً وسلوكاً) وظهرت مؤسسات حديثة الشكل والمبنى، وتقليدية الجوهر والمعنى، وتحولت إلى "كائن مسخ" أخذت من البنية التقليدية (كالقبيلة) أسوأ ما تملك من أعراف وعادات، مثل عادة "الثأر القبلي" فتحول إلى "ثأر سياسي" وحزبي، يمارس في العاصمة اليمنية صنعاء وفي بعض المدن والقرى اليمنية، وانتشرت عادة استسهال اللجوء للسلاح والعنف لحل بعض الخلافات بدلاً عن قيمة الحوار والتسامح.
 - يشهد الواقع المجتمعي اليمني سيولة اجتماعية، وتداخلاً اجتماعياً ومهنياً معاً؛ بسبب أن هذا الواقع لا يعرف تبلوراً وتقسماً طبقياً واضحاً، وإن كانت خارطته القبلية تتسم بتنوع وتعدد واضحين.
 - ثمة تداخل عجيب تشهدها الحياة السياسية اليمنية، وبالتالي فهي تحتاج إلى إعمال العقل، وإلى قدر من الخيال السياسي كي يتم بيان هذا التشابك والتداخل والتعقيد الذي يشهده الواقع اليمني، مجتمعاً ودولة.
- ومن شواهد هذا الاستنتاج:

أهنا يمكن أن ترى الشيخ القبلي وهو يؤدي دوراً متداخلاً في إطار النظام السياسي اليمني؛ فقد يكون حزيباً تارة، وزعيماً قبلياً، وعضواً برلمانياً، وتاجراً تارة أخرى. كما قد يجمع التاجر ورجل الأعمال إلى جانب مهنته التجارية صفة المشائخية، فيغدو تاجراً وشيخاً معاً، وخاصة في ظل سعي الحكومة (تفريخ) شيوخ جدد (مصطنعين) وإلباسهم عباءة (المشيخة) في إطار بعض القبائل؛ بهدف ضمان ولاء هؤلاء الشيوخ المصطنعين، وإثارة وإذكاء جذوة الخلاف بين الشيوخ القبليين (الأصليين) وبين هؤلاء المستنسخين، وبالتالي تهميش دور القبائل، والعبث بالجسد المجتمعي معاً؛ وبالمقابل قد تجد مسؤولاً رسمياً يمارس مهنة التجارة أيضاً، فيغدو تاجراً وموظفاً رسمياً وحكومياً معاً!

1 - الإطار الاجتماعي لحقوق الإنسان في اليمن:

بداية يمكن القول إن المجتمع اليمني من أكثر المجتمعات العربية تجانساً، حيث لا يوجد في اليمن أقليات عرقية أو دينية أو لغوية يمكن أن تنشئ تنوعاً يقلل من تماسك المجتمع، ورغم أن القبيلة اليمنية ما زالت المكون الأساس للمجتمع اليمني، ومن أهم المتغيرات التفسيرية للواقع المجتمعي اليمني، إلا أن القبيلة اليمنية تتميز بخصوصية مفهومها، فهي قبائل مستقرة، كما أنه رغم وجود تعددية قبلية في اليمن، إذ توسم بأنها بلد القبائل والعصبيات الكثيرة، إلا أنها ليست تعددية إثنية أو اجتماعية؛ فالقبائل اليمنية متشابهة في أهدافها ووظائفها، كما أن الواقع اليمني ما زال يشير إلى استمرارية ما يمكن تسميته بثقافة النسب المشترك، وما تزال ثمرات هذا الشعور القرابي يؤتي أكله في الوقت الحاضر. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أنه في حالة تعرض الوطن والدولة اليمنية لخطر خارجي، فإن الولاء الأوسع لليمن يُستدعى ويُستنفر لدى اليمنيين، مدنيين وعسكريين، ريفيين وحضرين على حد سواء⁽¹⁸⁾.

أما حول أثر البيئة أو الإطار الاجتماعي على حقوق الإنسان في اليمن فيمكن القول إنها بيئة تدفع إلى الزهد في الحصول على حقوق الإنسان والتمتع بها، حيث إن التسييس للتنوع المجتمعي يعمل على تأجيل المطالبة بنيل الحقوق والحريات. حيث يُسيئ الثأر من قبل النخبة الحاكمة، ومن شواهد هذا الاستنتاج، السعي لإبقاء بعض مسببات النزاع والصراع المجتمعي، وتشجيع الحروب القبلية، وتفريخ شيوخ جدد "مصطنعين" وأتباع سياسة فرق تسد، وتشجيع الثقافة القتالية، وتمجيدها وربطها بإيجابيات الشخصية اليمنية، وعدم حسم ظاهرة التطويل في صدور أحكام القضاء الرسمي؛ لإنعاش بعض القيم القبلية والسلبية، والترويج لها في مناطق يفترض أن هذه الأعراف والقيم السلبية قد توارت أو ضمرت، وهذا الوضع غير المستقر اجتماعياً من شأنه إعادة ترتيب أولويات المواطنين، حيث ينشغلون بأخذ الثأر، أو رده عنهم، وبالتالي يفقدون لحق الحياة الآمنة، لتغدو صعبة المنال، رغم أنه أحد حقوق الإنسان بل هو أهمها.

2 - الإطار الثقافي:

تتسم الثقافة اليمنية بأنها ثقافة قتالية، حيث ما تزال تمجد القتال، وما وجود السلاح وانتشاره، وسعي كثير من اليمنيين لامتلاكه، وشيوع ظاهرة الاقتتال، واستمرار بعض الحروب اليمنية - اليمنية إلا بعض الشواهد على هذه الثقافة الحربية. كما أن الثقافة اليمنية ثقافة نسبية أو قرابية تستند إلى الشعور بأصل قرابي مشترك، حيث يذهب كثير من الباحثين إلى أن اليمنيين ينتسبون إلى أصل وجد مشترك يعود إلى "حمير" و"كهلان" ابني "سبأ" بن "يشجب" بن "يعرب" بن "قحطان" بن "عابر" "النبى هود عليه السلام.

ولكن بغض النظر عن حقيقة هذا النسب أو وهمه، فإن الواقع اليمني ما زال يوميء إلى ديمومة ثقافة النسب المشترك واستمرارها، حيث تستدعي في كثير من الأحداث والوقائع في وقتنا الحاضر. إضافة إلى كون هذه الثقافة اليمنية، ثقافة تحكيمية، حيث يلاحظ أن كثيراً من اليمنيين يلجأون إلى التحكيم، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. ومن شواهد هذا الاستنتاج: استمرار حل كثير من الخلافات والنزاعات اليمنية عبر أسلوب التحكيم العرفي القبلي، كما أن هذه الثقافة التحكيمية منتشرة في شتى مناطق اليمن، ريفها وحضرها. أما أخطر سمة تتسم بها الثقافة اليمنية، كونها ثقافة تأرية تجاه الأخ والقريب، ومتسامحة مع الخارجي والغريب. وما حدث الصراعات والتصفيات الجسدية لبعض الرؤساء والحكام والمعارضين اليمنيين إلا دليل على هذه الثقافة الثأرية.

كما أن ثقة اليمني بالخارج وتحكيمه في قضايا ومشكلات يمنية - يمنية لدليل على تسامح هذه الثقافة اليمنية وودها تجاه الأجانب والغرباء⁽¹⁹⁾.

أما حول إمكانية تأثير هذه الثقافة - سلباً - على حقوق الإنسان فيمكن القول إن استمرار الثقافة القروية قد يساعد على انتهاك حق المساواة وتكافؤ الفرص تحت مبرر مساعدة الأقارب ورفدهم، والتوسط لهم بهدف حصولهم على وظائف ليست بالضرورة من حقهم.

كما أن استمرار الثقافة الثأرية يهدد حق الحياة لكثير من المواطنين اليمنيين، أما غياب ثقافة التسامح السياسي وبالتالي حضور ثقافة نفي الآخر السياسي المتأتية عن هذه الثقافة الثأرية؛ فإنه يساعد على انتهاك حق المشاركة السياسية، كحق الترشيح والانتخاب والمشاركة في صنع القرار السياسي، وتقلد الوظائف العامة. وخاصة في ظل ما تشهده الحياة السياسية اليمنية من تسييس لكثير من الوظائف العامة، والسعي لمحاصرة المعارضة السياسية وتهميشها.

3 - الإطار الاقتصادي:

تقع اليمن اليوم في أدنى المراتب بين البلدان العربية، وعلى مستوى العالم من حيث موقعها التنموي، حيث تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة على المستوى العالمي، وتقع في إطار ما يعرف بالدول الأقل نمواً، وتحتل المرتبة (151) وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية من بين (174) دولة على المستوى العالمي⁽²⁰⁾. ورغم الجهود الحكومية الرامية إلى تقوية الاقتصاد اليمني⁽²¹⁾ إلا أنه يلاحظ ضعف الاقتصاد اليمني وهشاشته؛ حيث يعاني من صعوبات عدة منها انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي (930) دولار. وارتفاع نسبة الفقر بين اليمنيين، حيث تقدر البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفقر في الحضر 20.7%، والفقر في الريف 40.1% عام 2006م⁽²²⁾، بينما يقدر بعض الخبراء اليمنيين نسبة فقر السكان بنحو 90%⁽²³⁾، وارتفاع معدلات التضخم لا يقل سنوياً عن 18-20% وعجز الموازنة العامة (ارتفع عام 2008م بنسبة 78% قياساً على العام السابق) وازدياد معدل البطالة (حيث يقدر خبراء أن نسبة البطالة تزيد عن 50%)⁽²⁴⁾.

وفي هذا السياق، يمكن تسجيل اعتراف حكومي⁽²⁵⁾، ورئاسي بقصور الحكومة اليمنية، وعدم ركونها، حين رسم خططها وسياساتها وتنفيذها، إلى الدراسات والأبحاث، حيث يؤكد الرئيس اليمني على هذا الاستنتاج بقوله: "إنه نتيجة لغياب الدراسات لبعض المشاريع يتعثر تنفيذها، وهذا للأسف ما دأبت عليه الحكومات المتعاقبة التي تقوم باعتماد المشاريع دون إعداد الدراسات لها"⁽²⁶⁾.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن المحصلة النهائية لضعف الاقتصاد اليمني يؤثر سلباً على حقوق الإنسان في اليمن، حيث يتم انتهاك حق التمتع بمستوى معيشي مناسب، وحق التحرر من الفقر، حيث يعد اتساع الفقر بمفهومه الشامل، وبخاصة في الأرياف ولدى الإناث تحديداً، الأشد فتكاً بحقوق الإنسان كما أن تدني كفاءة التعليم، ووجود اختلالات عميقة في قطاع الصحة واستشراء ظاهرة الفساد، بسبب تدني القدرة التوزيعية للنظام السياسي، من أهم شواهد انتهاك الحقوق الاجتماعية للمواطن اليمني.

4 - الإطار السياسي:

يتسم الإطار السياسي اليمني بالضعف المؤسسي، وشخصانية السلطة السياسية، ووجود تداول تحكيمي للسلطة، وليس بالضرورة تناوب سلمي للسلطة، بل يمكن الاستنتاج بأن النظام السياسي اليمني يعرف ما نسيمه بتمديد سلمي للسلطة، إضافة إلى ثنائية النظام السياسي للدولة اليمنية؛ إذ تحوي نظامين سياسيين متميزين، هما: النظام الرسمي - التحكيمي

(وهو النظام العام للدولة)، والنظام السياسي القبلي. كما أن تولي السلطة والحكم في اليمن تم، غالباً، من خارج شريحة شيوخ القبائل. أما آليات تولي السلطة والحكم في الدولة اليمنية، فتتمثل في آليات ثلاث: تحكيمية، وحريرية وسلمية⁽²⁷⁾. وإذا كان الدستور أحد مكونات الإطار السياسي، والوثيقة الأسمى لأي دولة، وبمثابة عقد اجتماعي وسياسي بين كل من الحاكم والمحكوم، يبين حقوق كل منهما ويوضح واجباتهما؛ فيمكن تناول الإطار الدستوري والقانوني كالتالي: إن وجود دستور ديمقراطي لدى دولة ما بمثابة شاهد على تطور هذه الدولة وتقدمها. وفي هذا الصدد، فإن العبرة ليست في وجود هذه الوثيقة الدستورية، بل إن العبرة في التمتع بما تحويه من حقوق وحرريات.

والدولة اليمنية لديها دستور يتكون من 162 مادة، موزعة على أبواب خمسة. وبالنسبة للحقوق والحرريات، فقد تضمن دستور الجمهورية اليمنية باباً كاملاً عن الحقوق والحرريات والواجبات. حيث يتضمن الباب الثاني، ويضم المواد من 41 إلى 61 وعنوانه: "حقوق وواجبات المواطنين الأساسية"⁽²⁸⁾. ويلاحظ في هذا السياق، أن الدستور اليمني قد كفل كثيراً من الحقوق والحرريات، بدءاً من حق المساواة والمواطنة، فـ"المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة"⁽²⁹⁾، وحق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحرية الفكر والتعبير⁽³⁰⁾، وحق الانتخاب والترشيح⁽³¹⁾، مروراً بحق النقاضي⁽³²⁾، وحق التعليم⁽³³⁾، وحق السكن الآمن غير المراقب، وحرية العبادة، وحرية البحث العلمي، فـ"للمساكن ودور العبادة ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها القانون"⁽³⁴⁾ وانتهاء بحرية التنقل وحرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وسريتها⁽³⁵⁾. كما نص الدستور اليمني عبر مادته السادسة على أنه "تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان..."⁽³⁶⁾.

ورغم ما تضمنه الدستور اليمني الحالي من حقوق وحرريات، فإن الإشكالية هنا، أن اليمن ما تزال بمنأى عن أن تكون دولة دستورية؛ إذ إن كثيراً من مواد الدستور لم تر النور حتى الآن، وشتان بين وجود دستور، وبين تطبيق الدستور.

ثانياً: وضعية حقوق الإنسان وحالها في اليمن

ثمة صعوبة حقيقية تواجه كثيراً من الباحثين في الشأن اليمني والعربي عامة، وفي حقوق الإنسان على وجه الخصوص؛ حيث يلاحظ عدم اكتمال البيانات والمعلومات (وخاصة الإحصائية منها) عن الظاهرة المدروسة، بل إن كثيراً مما توفر من هذه البيانات بمنأى عن الدقة، وكثيراً من المتاح متحيز، وخاصة تلك البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهات الرسمية. إضافة إلى أنه في حالة توفر المعلومة فإنها تعاني من مثلبة نقصها وعدم اكتمالها. أما في حالة توفر المعلومة الصحيحة واكمالها فإنها تظل حبيسة صاحبها نتيجة لجبنه وخوفه معاً!

سيتم هنا، تناول وضعية حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية من خلال بيان الموقف الرسمي تجاه حقوق الإنسان، وواقع حال هذه الحقوق على مستوى الممارسة، مع التطرق إلى بعض الانتهاكات وأسباب تعايش اليمني معها.

1 - الموقف الرسمي اليمني تجاه حقوق الإنسان:

نجحت الحكومات اليمنية المتعاقبة في إيجاد آليات ولجان حكومية معنية بحقوق الإنسان. حيث تم تأسيس حقبة وزارية لحقوق الإنسان عام 2003م، تداولتها حتى الآن أربع نساء.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى مراحل تطور هذه الآليات الحكومية تجاه حقوق الإنسان، بدءاً بتشكيل لجنة الحقوق المدنية والسياسية عام 1997م، واللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان عام 1998م، ومروراً بتشكيل لجنة القانون الدولي الإنساني عام 1999م، واللجنة الوطنية لشئون اللاجئين عام 2000م، واللجنة العليا للنظر في أحوال السجون والمساجين بتاريخ 2000/4/6م، وانتهاء باستحداث وزارة تُعنى بحقوق الإنسان، وقد أسندت هذه الوزارة إلى النساء.

وقد حدد القرار الجمهوري رقم 255 لسنة 2003م اختصاصات لهذه الوزارة، وأهداف منها:

اقتراح السياسات والخطط والبرامج والإجراءات الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها، ودراسة التشريعات والقوانين، ومعرفة مدى انسجامها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المصادقة على موادها واقتراح التعديلات اللازمة في نصوص التشريعات الوطنية المختلفة وفقاً للدستور والقوانين النافذة، وتلقي الشكاوي المرفوعة من المواطنين والهيئات والمؤسسات ودراستها، ومعالجة ما يدخل ضمن اختصاص الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتنمية الوعي القانوني للمواطن بإرشاده إلى حقوقه المكفولة دستورياً وقانونياً، وإعداد التقارير الدورية حول التزامات اليمن الدولية، والتنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وتنمية مجالات التعاون معها⁽³⁷⁾.

كما يلاحظ في هذا الصدد، أن اليمن صادقت على كثير من الاتفاقيات والمعاهدات المرتبطة بحقوق الإنسان، تجاوز عددها 57 اتفاقية، بدءاً من المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1994م، ومروراً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1987م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1987م، وانتهاءً بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة في ديسمبر 2004م⁽³⁸⁾.

2 - واقع حال حقوق الإنسان في اليمن:

على الرغم من نجاح الحكومة اليمنية في إيجاد آليات ولجان حكومية تُعنى بحقوق الإنسان، وكذا إقبالها على مصادقة كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إلا أن هذا التصديق والآليات لا تأتي ثمارها؛ حيث يلاحظ أن الحكومة اليمنية برعت في إنشاء اللجان، والتوقيع على المعاهدات الدولية، لكنها فشلت في تفعيل هذه اللجان، وعجزت عن تطبيق هذه المعاهدات، لدرجة أن أحد الباحثين اليمنيين وصف توجهات اليمن نحو اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان بأنها عبارة عن "تصديق دون تطبيق" *ratification without implementation*⁽³⁹⁾، وفي هذا السياق؛ ترى المنسقة السابقة للأمم المتحدة في اليمن أن "الشيء الجيد هو أن اليمن موقعة على جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وحقوق الطفل وحقوق المرأة وغيرها، وهذا يدل على نية حسنة لاحترام حقوق الإنسان، لكن في الواقع، اليمن لا زال بعيداً جداً عن تنفيذ هذه الاتفاقيات خصوصاً ما يتعلق بحقوق المرأة، لذلك فهناك حاجة لمراجعة التشريعات الوطنية كي تتوافق مع الاتفاقية التي وقعت عليها اليمن. بعد ذلك من المهم جداً تدريب القضاة لتطبيق القوانين بشكل جيد. لذا أعتقد أنه ما زال هناك الكثير والكثير لفعله من قبل الحكومة ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل في هذا المجال"⁽⁴⁰⁾.

وعلى الرغم من إدراكنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للحفاظ على مصالحها، ولو أدى ذلك إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وما أكثر هذا التدخل في شؤون وطننا العربي ورغم وعينا بالتسييس الأمريكي لقضية حقوق الإنسان واستخدامها فزاعة تجاه كثير من الأنظمة العربية الخائفة. ورغم إشكالية التدخل الأجنبي وأثره على تحديد

الأولويات وفرض سياسات ليست بالضرورة لصالحنا كعرب ويمنيين، حيث إنه يمكن القول إن أهداف (وأجندة) الممول أو المتدخل أو المانح الخارجي، ليست متطابقة، بالضرورة مع الأهداف الوطنية، سواء كانت عربية أم يمنية. إلا أن كثيراً من تقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية، بشأن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن تشير إلى انتهاك حقوق الإنسان في اليمن⁽⁴¹⁾.

ورغم وجود اعتراف رسمي خجول باحتمال انتهاك بعض حقوق الإنسان في اليمن، فما هي ثاني وزيرة حقوق الإنسان في اليمن تسطر هذا الاعتراف بقولها:

"ولما كانت تجربة حقوق الإنسان في بلادنا حديثة عهد [فإن] مسألة انتهاك بعضها أمراً وارداً"⁽⁴²⁾.

إلا أن ثمة تقارير يمنية، تصدرها بعض المؤسسات غير الحكومية والتي تُعنى بحقوق الإنسان في اليمن مثل المرصد اليمني لحقوق الإنسان، سطر استخلاصاته، عبر تقريره الأول، مؤكداً انتهاك حقوق الإنسان في اليمن؛ إذ يستخلص "أن اليمن صادق على أهم المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ويكفل الدستور [كما تم بيانه أنفاً في الإطار الدستوري والقانوني] طائفة واسعة من هذه الحقوق، إلا أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تعاني من انتهاكات رئيسية ومن غياب ضمانات التمكين من ممارستها ويظهر التقرير أن الممارسة في الغالب تنتهك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المكفولة في التشريع"⁽⁴³⁾.

كما أورد التقرير الثاني للمرصد نفسه الصادر عام 2007م نماذج لوقائع الانتهاكات، مثل الحق في الحياة، والحق في المساواة، وعدم التمييز، وكذا التمييز ضد المرأة في الحقوق المدنية، وكذا انتهاك الحق في حرية الانتقال، وإهدار العديد من شروط المحاكمة العادلة، وعدم المساواة في شغل الوظيفة العامة، وربط الحصول عليها بالولاء السياسي. وكذا انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية تشكيل الجمعيات، والحق في حرية التجمع السلمي. وكذا إهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والاختصاصية، كتحلي الدولة عن دورها في ضمان الحق في العمل، واحتواء البطالة، وعدالة توزيع الثروة، والانتشار الواسع للفقر، وإهدار الحق في الصحة والتعليم، وانتهاك حقوق الفئات المهمشة وممارسة التحيز ضدهم، وغيرها من حقوق الإنسان⁽⁴⁴⁾.

وإذا كانت المواطنة كمفهوم، يرتبط بالحقوق والواجبات وبأبعاد مدنية وسياسية واجتماعية، حيث يترتب على المواطنة التمتع بالحقوق وأداء الواجبات، فإن أحد الباحثين اليمنيين قد ذهب عبر تحليله للنظام السياسي اليمني بأبعاده الدستورية والقانونية والممارساتية إلى نتيجة مفادها غياب المواطنة السياسية المتساوية في اليمن⁽⁴⁵⁾.

ثالثاً: روافد القابلية لانتهاك حقوق الإنسان في اليمن

ابتداءً يمكن القول إن الدولة اليمنية، وكذا العربية، هي أقرب إلى دولة الجباية وفرض الواجبات على مواطنيها دون إقرار حقوقهم وحررياتهم.

فالدولة اليمنية المُختزلة في شخوص حكامها، ما زالت بمنأى عن دولة الحق والعدل. إنها دولة جابية متعسفة، دولة تبحث عن الغنائم وإتقال كاهل مواطنيها بالتكليفات والمغارم بدلاً عن منحهم حقوقهم وحررياتهم. وإذا كان المفكر الجزائري "مالك بن نبي" قد استنتج قابلية العرب والمسلمين للاستعمار⁽⁴⁶⁾، فإنه يمكن القول هنا، أن المواطن العربي قد تمثل ثقافة القابلية لانتهاك حقوقه وحرياته، ويبدو أنه وصل إلى مرحلة الزهد في الحصول على هذه الحقوق والحرريات؛ حيث استسلم كثير من المحكومين العرب لإجراءات القمع والعسف، وانتهاك الحقوق والحرريات من قبل حكامهم!

والتساؤل الإشكالي في هذا السياق، يتمثل في معضلة تقبل كثير من المواطنين اليمنيين انتهاك حقوقهم، وإهدار حررياتهم؟ ولماذا لا يشعر غالبية اليمنيين، وكذا أكثرية الأمة العربية بالآلام الظلم والقهر والاستبداد! ألم يعلموا أن الكواكبي يخبرنا أن "الأمة التي لا يشعر كلها أو أكثرها، بالآلام الاستبداد لا تستحق الحرية"⁽⁴⁷⁾. ألم يعلموا أن حصولهم على حقوقهم وحررياتهم تعزيز لإنسانيتهم، وتبرير لجزء من وجودهم على ظهر هذه البسيطة! لماذا - إذاً - لا ينجسون لصرخة الكواكبي التي دوت قبل ما يربو على قرن من الزمان، حيث يقول: "يا قوم خلقتم أحراراً لتموتوا كراماً"⁽⁴⁸⁾.

يبدو أن القضية أكبر من صرخة تُعلن هنا أو هناك. إن الإشكالية تتمثل في وجود قابلية لانتهاك هذه الحقوق والحرريات، وأن ثمة عوامل أو روافد لهذه القابلية، وهذا ما سنوضحه توطأً.

يمكن رصد روافد عدة لتقبل المواطن اليمني انتهاك حقوقه وحرياته، والتعايش مع هذا الانتهاك. فثمة روافد ثقافية، واجتماعية، وسياسية، وأخرى نفسية وتاريخية.

1 - رافد ثقافي:

ويتمثل هذا الرافد في:

- تشبع كثير من المحكومين بثقافة الزهد في التمتع بحقوقهم وحررياتهم، في مقابل تسليمهم بأداء الواجبات، وتحمل الأعباء دون اعتراض أو مقاومة إلا فيما ندر!
 - الخلط بين مفهومي الابتلاء والقضاء والقدر من ناحية، وبين تقصير البشر والحكومة من ناحية أخرى، بمعنى عدم التفريق بين ابتلاء السماء وتقصير الأرض (الحكام). وتكون المحصلة النهائية معاناة مستمرة، وانتهاك للحقوق والحرريات تحت دعوى الابتلاء، ومن ثم ينجو الحكام من المحاسبة والمساءلة رغم أنهم بمثابة متغير مستقل في انتهاك حقوق مواطنيهم وحررياتهم!
 - انتشار ثقافة التعايش مع الواقع رغم سوءه؛ حيث يتم الحفاظ على الوضع الراهن رغم قسوته على المواطنين، وكذا الهروب من تغيير الواقع السيئ الذي ينتهك الحقوق والحرريات باتجاه التذكير بالماضي الأسوأ الذي عانى منه اليمنيون (أيام حكم الأنظمة الزيديين في شمال الوطن اليمني الواحد، وأيام حكم المستعمر البريطاني في جنوبه). وتكون المحصلة لهذه الثقافة ذبوع حالة التبدل لدى كثير من اليمنيين، وربما العرب، بحيث يفتقر كثير منهم لرد الفعل حينما تنتهك حقوقهم وحررياتهم، وبالتالي تظهر ثقافة وأخلاق الاستكانة وعدم الذود عن الحقوق والحرريات حينما تنتهك. وغداً لسان حال المواطن اليمني والعربي ما عبر عنه عبدالرحمن الكواكبي بقوله:
- "ألفنا أن نعتبر التصاغر أدباً والتذلل لطفاً والتملق فصاحة، وترك الحقوق سماحة وقبول الإهانة تواضعاً والرضاء بالظلم طاعة ودعوى الاستحاق غروراً... والإقدام تهوراً والشهامة شراسة، وحرية القول وقاحة، وحرية الفكر كفراً، وحب الوطن جنوناً"⁽⁴⁹⁾.

2 - رافد اجتماعي:

نتيجة عدم وضوح فكرة العقد أو التعاقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، ونشوب الحروب والصراعات، وحضور ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي، وسعي النخبة الحاكمة العيث بالجسد المجتمعي، وزرع ثقافة الخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد، وتسييس التنوع المجتمعي وصرعته؛ غدا حق الحياة والأمن مقدمين على بقية الحقوق والحرريات.

كما أن وجود تنشئة اجتماعية ترتكن إلى ثقافة التخويف والتركييز على ثقافة الطاعة العمياء، والصبر على الظلم والاستبداد، والنظر إلى الحاكم على أنه بمثابة أب سياسي يتعين طاعته والامتنال لأوامره، والخضوع لحكومته رغم تدني أدائها، ومن ثم التخلي عن كثير من الحقوق والحرريات درءاً للفتنة، وتوقيراً للأبوة السياسية!

والإشكالية في هذا السياق، أن الحاكم السياسي بمثابة أب، ولكنه أب بلا حنان؛ يقبل أن يعيش كثير من محكوميه دون التمتع بحد أدنى من الحقوق، وتغدو محصلة هذا الوضع الاجتماعي تقبل المواطن اليمني حياة غير شريفة وغير كريمة!

3 - رافد سياسي - نفسي:

إذا كان أي نظام سياسي بحاجة إلى ثقافة سياسية معينة تغذيه وتحافظ عليه، فإن الحكم الفردي أو الحكم المستبد توائمه ثقافة من سماتها، الخوف من السلطة والإذعان لها، وفتور الإيمان بكرامة الإنسان⁽⁵⁰⁾ وعدم الذود عن الحقوق والحريات حين انتهاكها.

فالحاكم المستبد، كما يرى الكواكبي "يود أن تكون رعيته كالغنم ذلاً وطاعة، وكالكلاب تذلاً وتملقاً. وعلى الرعية أن تكون كالخيل إن خُدِمت خُدِمت وإن ضُرِبَتْ شُرِبت... والرعية العاقلة تقيد وحش الاستبداد"⁽⁵¹⁾. وفي هذا الصدد، إذا كان الاستبداد من أهم سمات الحياة السياسية اليمنية، وكذا العربية، فإن من أهم تجلياته - أي الاستبداد - ذبوع ثقافة الخوف السياسي والنفسية، وانتشار ثقافة التخفي السياسي (التقية السياسية). حيث يقرر ابن خلدون أن الحاكم "... إذا كان قاهراً باطشاً بالعقوبات منقياً عن عورات الناس وتعدد ذنوبهم، شملهم الخوف والذل، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة"⁽⁵²⁾.

وهكذا فإنه في ظل الاستبداد ينمو شعور القبول بالوضع الراهن وبالتالي تتراجع أهمية نيل الحقوق والتمتع بالحريات، فتنتشر اللامبالاة، ويتشعب المحكومون بثقافة التبدل السياسي والخوف من حكامهم.

وفي هذا الصدد، يتعين التذكير بضرورة ترشيد ثقافة الخوف السياسي، ليغدو خوفاً على الوطن بدلاً عن الخوف من الحاكم، وخوفاً على اليمن (مجتمعاً ودولة) بدلاً عن الخوف على المنصب والمكاسب الشخصية والأناية الضيقة.

إنه يتعين علينا التمعن في "المقولة الكواكبية" البليغة أنفة الذكر التي تحض المواطنين والمحكومين "الرعية" على الصلابة النفسية وعلى مقاومة الاستبداد، فالمواطنون العقلاء أو "الرعية العاقلة تقيد وحش الاستبداد".

وفي هذا السياق، ينبغي التذكير والتنبيه معاً بأن التقديس والقدسية تظل لصيقة بالدين وحده، ولا يجوز أن تُنقل هذه القدسية إلى المجال السياسي لصالح الحاكم، بحيث يغدو مقدساً وصاحب ذات مصونه لا يتعين محاسبتها. فالحاكم بشر يصيب ويخطئ، ويتعين طاعته وشد أزره إذا أصاب، كما يتعين محاسبته والخروج عليه إذا أخطأ واستبد وتسلط، فلا طاعة سياسة لمستبد ولا التزام سياسي لمنتهاك الحقوق والحريات.

4 - رافد تاريخي مرتبط بطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة:

إذا كانت علاقة الدولة بالمجتمع في الحالات السوية أن تكون الدولة إلى حد كبير تعبيراً أميناً عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسة في مجتمعها، فإن ذلك ليس هو حال العلاقة القائمة بين الدولة ومجتمعها في الوطن العربي (واليمن جزء من هذا الوطن) فثمة اغتراب لدى الدولة تجاه المجتمع، وعدم تعبيرها، حقاً وفعلاً عن التكوينات والقوى الاجتماعية الأساسية في هذا المجتمع؛ فالدولة في غالب الأحوال جهاز في أيدي النخب الحاكمة التي لا تتمتع بشرعية راسخة، وتستخدم هذا الجهاز استخداماً تعسفياً استبدادياً تسلطياً⁽⁵³⁾.

على الرغم من الحضور التاريخي للهوية اليمنية العامة المشتركة، إلا أن استقرار التاريخ اليمني يومئذ إلى أن ثمة غياب تاريخي لمفهوم الدولة العادلة، التي تقر الحقوق وتحمي الحريات، خاصة في التاريخ الوسيط والمعاصر؛ في مقابل حضور الدولة الجابية فارضة الواجبات والأعباء المتزايدة على مواطنيها.

حيث يلاحظ أن الدولة اليمنية، وربما العربية، هي أقرب إلى دولة انتهاك الحقوق والحريات، دولة تُختزل في شخوص حكامها. فما زالت بمنأى عن دولة الحق والعدل والقانون.

هي دولة جابية متعسفة، تبحث عن الغنائم وتعظيمها لا منح الحقوق والحريات، دولة ضعيفة، خائفة، مذعورة تجاه الأجانب والغرباء، مستأسدة وقمعية ومستبدة تجاه الداخل وتجاه مواطنيها.

ولذا يبدو أن المواطن اليمني لا يعول كثيراً على دولته، ولا يراها مقرة للحقوق، والمحزن أنه فقد الإحساس بالألم، وفقد الشعور بالإهانة حينما يهان وتنتلب حقوقه، وتمس كرامته الإنسانية، لقد تكيف مع العيش في ظل دولة منتقصة لحقوقه ومنتهكة لحرياته!

وبالتالي فقد غدت دولة رافدة للظلم والاستبداد، وعاجزة عن تحقيق حياة العزة والكرامة لمحكوميها. والمخزن أن كثيراً من هؤلاء المحكومين قد تعايشوا مع هذا الوضع وغدا نمطاً حياتياً معتاداً لهم، ولكن يبدو أنه لن يطول، وهذا ما يومئذ إليه تاريخ كثير من الأمم والشعوب الحرة، ونحن نزع أننا جزء منها ولننا استثناء.

5 - رافد قاتي (نسبة لشجرة القات التي يمضغها كثير من اليمنيين):

ثمة خلاف بين الباحثين حول تأثير شجرة القات^(*) على حياة اليمنيين؛ فهناك من يرى في مضغ القات عادة إدمانية وأن اليمنيين يمضغون القات للتسلية والترويح عن النفس والهروب من المجتمعية، وثمة من يرى أن القات يساعد على أداء الأعمال وطرده الكسل والملل.

وبعيداً عن السجال بين أنصار ماضغي القات وكارهيه، فالملاحظ وجود آثار سلبية لعادة مضغ القات وتعاطيه، منها أن القات أعطى الناس إمكانية هروبهم واغترابهم عن مشاكلهم، وهموم مجتمعهم، وعدم الاكتراث بما يدور حولهم وزرع روح الانهزام والتردد والخوف والفتور الحياتي، وقتل الروح الجماعية البناءة، وأدى إلى انتشار الفردية والأنانية، وذيوع الفساد وإعادة إنتاجه، حيث جرت العادة في اليمن تسمية الرشوة مكافأة أو (حق القات). كما أن ارتفاع الطلب الاجتماعي للقات بهدف الهروب إلى الماضي من مواجهة إشكاليات الحاضر وغموض المستقبل⁽⁵⁴⁾.

كما أن القات يؤدي إلى الخمول، وعدم الشعور بتحمل المسؤولية؛ حيث يميل ماضغ القات إلى عدم الرغبة في العمل والخمول والكسل، وبعض الأحيان إلى انعدام الإرادة⁽⁵⁵⁾.

أما عن كيفية كون مضغ عشب القات وتناوله يمثل رافداً لاستمرار حياة يمنية منقوصة الحقوق والحريات، فيتأتى من آثاره السلبية آفة الذكر، وكذا سعي بعض النخب السياسية اليمنية المتعاقبة لتوظيف القات سياسياً؛ حيث يتم الترويج لعادة تناول القات، اعتقاداً من أن تخزين القات يشغل الناس عن القضايا الوطنية، والصراع على السلطة؛ فالقات يشغل معظم وقت مستهلكيه، ويستحوذ على جهودهم واهتماماتهم منذ الصباح الباكر وحتى آخر ساعات الليل، حيث يسبح المخزن في أفكاره وينطوي على ذاته⁽⁵⁶⁾.

إن كثيراً من ماضغي القات اليمنيين يقبلون بحياة منقوصة الحقوق والحريات، ويهربون من واقعهم الطارد للعدل والمواطنة المتساوية إلى عالمهم السرابي الذي، كما يبدو يمنحهم إياه عالمهم القاتي، الذي هو في الحقيقة أقرب ما يكون إلى ما يمكن تسميته بأحلام اليقظة، يمارس عبرها المخزن سويغات متوهمة بالسعادة، بينما يعود بعدها إلى واقع معاش راكد، يعاني من قحط شديد في مجال الحقوق والحريات.

رابعاً: الخطاب الرئاسي اليمني تجاه حقوق الإنسان: المحددات والتجليات

1 - محددات الخطاب الرئاسي اليمني تجاه حقوق الإنسان:

يتأثر الخطاب الرئاسي في اليمن، باعتباره بناءً فكرياً بمحددات عديدة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين؛ محددات داخلية وأخرى خارجية: الأولى تتمثل في محددات أربعة: ثقافية وسياسية، ونفسية وحربية، أما المحدد الخارجي فيتمثل في النقل المؤسسي ومحاكاة الخارج.

أ - المحددات الداخلية:

- محدد ثقافي:

نتيجة لطبيعة الثقافة اليمنية العامة، والتي تتسم في بعض أبعادها بأنها ثقافة ثأرية، وخاصة تجاه الإخوة والأقرباء، يلاحظ أن الثقافة السياسية السائدة كثقافة فرعية في الإطار المجتمعي العام قد أثرت على طبيعة الخطاب السياسي الرئاسي، حيث يلاحظ ثأرية الخطاب السياسي، وتأصل ثقافة نفي الآخر.

لقد عرفت الحياة السياسية اليمنية خطاباً سياسياً مأزوماً، وثأرياً، وغير تسامحي؛ ومن شواهد هذا الاستنتاج:

- تدني قاموس لغة التخاطب السياسي، واشتعال "حرب المفاهيم" بين كل من الحزب الحاكم (الذي يتزعمه الرئيس، ورئيس الجمهورية هو في الوقت نفسه رئيس الحزب) والمعارضة؛ حيث حملت كثير من المفاهيم المتداولة بمدلولات سلبية. واستعملت في سياق عدائي (مثل مفاهيم: متطرف، أصولي، ملكي، إمامي، هاشمي، إرهابي، وهابي، إخواني، طالباني).

- تأصل ثقافة نفي الآخر واستبعاده لدى فرقاء العمل السياسي.

وهذا كما يبدو، قد يعود إلى طبيعة مكونات الثقافة السياسية السائدة، فهي ذات طبيعة صراعية تمجد العنف وتنفي الآخر. فهي ثقافة تمازج بين ثقافة الثأر القبلي، وثقافة الثأر السياسي.

ثقافة تبالغ في الانتقام من الخصم السياسي، فهي لا تكتفي بتصفيته معنوياً وسياسياً، بل ترى أنه لا بد من تصفيته جسدياً؛ لأن الإبقاء على حياته الجسدية قد يطرح افتراض عودة الخصم السياسي لسدة الحكم، والقيام بالمقابل بالتخلص من خصومه السياسيين بالطريقة الثأرية ذاتها.

إنها إشكالية تدني، إن لم يكن غياب ثقافة التسامح السياسي والاعتراف بالآخر السياسي في الحياة السياسية اليمنية.

- محاولة استخدام الماضي السيئ لبعض الأحزاب كورقة ضغط والتشهير بها عند كل خلاف ينشأ بين بعض الأحزاب.

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة بعض وسائل الإعلام الرسمي وكذا الخطاب الرئاسي التذكير بأحداث يناير 1986م، والذي نجم عنها تصفيات جسدية متبادلة في إطار الحزب الاشتراكي اليمني. كما يلاحظ اتسام الخطاب السياسي لبعض الأحزاب تجاه الأحزاب الأخرى بالتشهير، فقد اتهم كل من الحزب الاشتراكي اليمني بالخيانة والإلحاد والانفصالية، والتنظيم الشعبي الناصري وأعضاؤه بالكهنة، وحزب الحق بأنه حزب مذهبي طائفي، وحزب اتحاد القوى الشعبية بأنه حزب أسري إمامي، وحزب التجمع اليمني للإصلاح بحزب المتطرفين والأصوليين.

بل إن الخطاب الرئاسي الرسمي قد وسم كل من حزبي الحق واتحاد القوى الشعبية بأنهما بمثابة جناحين عسكريين للحوثيين، وخاصة إبان اشتعال فتيل المواجهات العسكرية بين الحكومة وما عرف إعلامياً بالحوثيين في صعدة، بل وقامت لجنة الأحزاب بسحب ترخيص حزب الحق⁽⁵⁷⁾. وأخيراً وأثناء إعداد هذه الدراسة، اتسم الخطاب الرئاسي الرسمي بالسمة الهجومية، حيث واصل الحزب الحاكم في اليمن هجومه على حزب التجمع اليمني للإصلاح المعارض، وهو أكبر أحزاب المعارضة اليمنية وأهمها، متهماً إياه بالتطرف والإرهاب، والسعي لتكرار تجربة طالبان في اليمن⁽⁵⁸⁾.

- محدد سياسي:

ثمة محددات سياسية تؤثر على الخطاب الرئاسي اليمني، منها:

تدني، إن لم يكن غياب الثقة السياسية بين فرقاء العمل السياسي، إضافة إلى تشبع النخبة الحاكمة بثقافة الاصطفاء السياسي أو العصمة السياسية، وكذا تمثل ثقافة نفي الآخر واستبعاده.

إن هذه المحددات تولد خطاباً رئاسياً ينظر إلى السلطة أو الحكم في اليمن على أنه بمثابة حق مقدس للحاكم الفرد من دون محكوميه، وخاصة في ظل ذبوع ثقافة التملك، تملك العرش السياسي تحديداً، وشيوع ذهنية الاستحواذ عليه، وانتشار قيم تضمر رفضاً للتعددية السياسية وتداول السلطة سلمياً، وتستبعد إمكانية وجود معارضة فاعلة تحت حجة أو مقولة "لا يجتمع سيفان في غمد واحد"!

وهكذا يظهر خطاب سياسي رئاسي من سماته أنه هروبي يزيح المسؤولية عن الذات، وينفي الآخر، ويفتقر القدرة على التشوف، ويعجز عن استشراق الأخطار المحدقة باليمن (مجتمعاً ودولة).

- محدد نفسي:

ثمة محدد نفسي يؤثر على الخطاب الرئاسي، يتمثل في بعض السمات النفسية للحاكم السياسي.

فالملاحظ أن صاحب الخطاب الرئاسي تتملكه مشاعر ونفسية من سماتها:
- المن على المحكومين بما يقدم لهم من مؤسسات شكلية وديكورية، وغير فاعلة، إذ نجد صاحب الخطاب يؤكد على هذا الاستنتاج بقوله: "الأحزاب أنا جبتها [أوجدتها] وأنا خلقت التعددية وأنا أوجدت الديمقراطية وأنا الذي هيأت المناخ لها"⁽⁵⁹⁾.

- انتشار ثقافة الشك وعدم الثقة بين المحكومين، ومن شواهد هذا الاستنتاج ما يتسم به الخطاب السياسي الرئاسي اليمني من توجس، وتخويف لمن يطمح أو يسعى لكرسي الحكم، وإليك "الاقتباسات الرئاسية" التالية:
إن "الحكم في اليمن كالرقص على رؤوس الثعابين"⁽⁶⁰⁾. كما أن "كرسي الحكم نار لمن يشعر بالمسئولية الوطنية"⁽⁶¹⁾ كما أنه "كان الجالس على كرسي الحكم آنذاك كالجالس على الجمر، فلم يكن هناك أحد يريد أن يستجير من الرمضاء بالنار"⁽⁶²⁾.

- استدعاء خبرة التصفيات الجسدية لرؤساء وحكام اليمنيين سابقين (إذ تم اغتيال ثلاثة رؤساء اليمنيين خلال ثمانية شهور بين عامي 1977م و1987م)، وبالتالي اتسم الخطاب الرئاسي بالمبالغة في التركيز على الجانب الأمني، بحيث تحول إلى هاجس أمني وتم الاقتراب من أصحاب الثقة قبل أصحاب الكفاءة، وسعى صاحب الخطاب إلى أمننة الحياة السياسية بدلاً عن تأمينها وزرع الثقة بين أفرادها، وغدا الخطاب الرئاسي خطاباً أمنياً أكثر منه خطاباً أمنياً!

- محدد حربي:

لقد كان لل سيف نصيب ودور في انتقال السلطة، وتثبيت دعائم الحكم في تاريخنا العربي؛ فهاهو التاريخ العربي يحدثنا عن ركون كثير من الحكام العرب إلى السيف وأهله في تثبيت الملك وتوريث السلطة والحكم.
ألم يركن معاوية بن أبي سفيان إلى أحد بطانته من أهل السيف (أو العسكريين)؛ كي ينتزع البيعة لابنه "يزيد" وتنصيبه ولياً للعهد وحاكماً من بعده.

فها هو "يزيد بن المقفع" ينهض واقفاً ليخبر الحضور بين القبول بيزيد ولياً للعهد وحاكماً بعد أبيه أو السيف، حيث قال: "أمير المؤمنين هذا" مشيراً إلى معاوية، ثم قال: "فإن هلك فهذا"، وأشار إلى يزيد، ثم قال: "فمن أبي فهذا"، وأشار إلى سيفه!! فقال له معاوية: "اجلس فإنك سيد الخطباء"⁽⁶³⁾.

في هذا السياق، إذا كنا قد توصلنا آنفاً إلى أن من سمات الإطار الثقافي لحقوق الإنسان في اليمن، أنه يحتضن ثقافة قتالية، تجدد الحرب والقتال، فإنه يجدر التذكير هنا، أن الآلية الحربية (آلية أهل السيف) كانت، وما زالت، من أهم آليات تولي السلطة وانتقالها في اليمن، فاستقراء التاريخ السياسي اليمني (المعاصر تحديداً) يدفع إلى القول بركون الحاكم السياسي إلى المؤسسة العسكرية اليمنية.

حيث تُستدعى المؤسسة العسكرية، غالباً، ويتم الركون إليها سواء للوصول إلى سدة الحكم أو للبقاء في منصب الرئاسة.

ومن الأمثلة ذات الدلالة هنا، سعي كثير من الحكام اليمنيين المعاصرين تولية أقاربهم مناصب هامة في المؤسسة العسكرية والأمنية، مثل قيام الرئيس اليمني الأسبق/ عبدالرحمن الإرياني بتولية قريبه محمد عبدالله الإرياني منصب القائد العام للقوات المسلحة. وكذا قيام الرئيس الأسبق/ إبراهيم الحمدي بتنصيب أخيه/ عبدالله الحمدي كقائد لقوات العمالة اليمنية. أما أقارب الرئيس الحالي/ علي عبدالله صالح، فإنهم ما يزالون يتبعون مناصب هامة في المؤسسة العسكرية والأمنية.

وهكذا يمكن القول بوجود تأثير حربي (أو عسكري) على الخطاب الرئاسي وعلى بقاء صاحبه في السلطة؛ لأن "السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره... ففتحاح الدولة إلى الاستظهار بأرباب السيوف... ويكون أرباب السيوف حينئذ أوسع جاهاً وأكثر نعمة"⁽⁶⁴⁾.
والمفقت للنظر هنا، أن كثيراً من الحكام اليمنيين هم أصلاً من أرباب السيوف، أي أنهم من العسكريين.

- محدد خارجي للخطاب الرئاسي:

يتسم الخطاب الرئاسي اليمني بالتحكيمية، فهو كثيراً ما يسعى لمحاكاة الآخر الخارجي وتحكيمه، حيث إن استقراء التاريخ السياسي اليمني عامة، والخطاب الرئاسي خاصة، يدفع إلى الاستنتاج بأن اليمنيين كثيراً ما يسعون إلى تحكيم الآخر الخارجي، سواء كان هذا الآخر أشخاصاً أو أفكاراً أو مؤسسات أو أطر نظرية وأيدولوجية، حيث اتسم الإطار الثقافي والسياسي اليمني بثقافة الثقة بالخارجي البعيد في مقابل ثقافة الشك بالأخ والقريب.

فتوجه اليمنيين عامة، والخطاب الرئاسي خاصة، نحو الخارج يعود لأسباب عدة منها: تدني الثقة وانتشار ثقافة الشك والتخايم بين اليمنيين أنفسهم، لدرجة أن المثل ضرب في تفرقهم وتشتتهم، فيقال: "تفرقوا أيدي سباً وأيادي سباً"، بل إنه عُرف عن اليمنيين تحكيم الخصم؛ حيث يغزو الخصم حكماً وخصماً في آن معاً⁽⁶⁵⁾.

أما شواهد تأثر الخطاب الرئاسي اليمني وانفعاله بالخارج، فتتمثل في مصادقة اليمن (بتوجيه رئاسي) على كثير من الاتفاقيات والمعاهدات المرتبطة بحقوق الإنسان؛ حيث صادقت اليمن على أكثر من 57 اتفاقية وعهد دولي كما تم بيانها سابقاً. وكذا إنشاء وزارة حقوق الإنسان وتولية امرأة لهذه الوزارة تيمناً، كما يبدو، بدعوات الخارج نحو "تمكين المرأة".
بل يمكن القول إن إعلان اليمن، وتوجهها نحو الأخذ بالتعددية السياسية والحزبية، هو بمثابة محاكاة للخارج والتأثر به، فهاهو الخطاب الرئاسي يعلنها صراحة بأن "اليمن في حاجة إلى دعم كامل سياسي ومعنوي وتموي، نريد دعماً

أمريكياً في هذا المجال للحفاظ على سلامة النهج الديمقراطي، نحن قدمنا للعالم الخارجي وأمريكا والنظام الدولي الجديد التعددية السياسية وحرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان والانتخابات النيابية المباشرة والانتخابات الرئاسية المباشرة. هذا ما قدمته اليمن⁽⁶⁶⁾.

وهكذا يمكن القول إن اليمنيين كثيراً ما يحاكون الخارج، ويتأثرون به، ويحتكمون إليه، إلا أنه رغم هذه المحاكاة للخارج، فإنها كثيراً ما تصطبغ بالواقع المجتمعي اليمني العام، وتركز على استيراد المبنى دون المعنى، أو الشكل دون الجوهر، وبالتالي لا تأتي أكلها غالباً.

2 - تجليات الخطاب الرئاسي وآثاره في اليمن:

إن من أهم تجليات الخطاب الرئاسي اليمني، وتأثير محددهاته تتمثل في التالي:

- استمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي:

يعاني النظام السياسي اليمني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، حيث يلاحظ استمرار أحداث صعدة اليمنية، التي بدأت بمواجهات مسلحة بين الحكومة والحوثيين منذ العام 2004م وحتى الآن. كذلك قيام مظاهرات واعتصامات في كثير من المحافظات اليمنية، وخاصة الجنوبية منها، وكذا عودة ظاهرة الاختطافات والتقطعات القبلية، وانتشار ظاهرة الثأر، إضافة إلى حدوث تفجيرات.

وبالتالي فإن المحصلة النهائية لهذه الأوضاع غير المستقرة بالنسبة لقضية حقوق الإنسان اليمني، انتهاك كثير من الحقوق وفي مقدمتها حق الحياة، وحق الأمن.

- ظهور ما يمكن تسميته بتزامن المتناقضات وتعايشها في اليمن:

قمة انتخابات برلمانية ورئاسية ومحلية، وفي الوقت نفسه هناك أزمات وحروب.

صحيح أن اليمن عقب قيام دولة الوحدة أعلنت توجهها نحو التعددية السياسية والحزبية، ولكن هذا التوجه لم يحل دون قيام أزمات وحروب، بدءاً من حرب صيف 1994م أو ما عرف بأزمة الانفصال، ومروراً بحرب صعدة أنفة الذكر. وبالمقابل يلاحظ أن اليمن تعيش الآن مرحلة الإعداد لانتخابات المحافظين بشكل غير مباشر، حيث حدد يوم 17 من الشهر الحالي كموعّد لإجراء هذه الانتخابات! ورغم ما يسجل للتجربة اليمنية أنها شهدت 3 دورات انتخابية برلمانية (1993م و1997م و2003م) ودورتين انتخابيتين رئاسيتين (1999م و2006م) ودورتين انتخابيتين للمجالس المحلية عامي (2001م و2006م). ولكن الإشكالية أن هذه الانتخابات لا تأتي أكلها، وهي أقرب للتعبئة السياسية منها إلى المشاركة السياسية. حيث تحولت هذه الانتخابات من مؤشر ووسيلة للمشاركة السياسية والشعبية إلى غاية وهدف! ويبدو أن هذا الوضع ناجم عما استنتجناه في إحدى دراساتنا السابقة، من أن الديمقراطية في اليمن ليبرالية الآليات والوسائل، ويمينة الثقافة والقيم؛ حيث اكتفى اليمنيون باستيراد المبنى الديمقراطي الليبرالي الغربي، بينما بقي المعنى اليمني المحتوى والممارسة، إذ ما انفك يصطبغ بالإطار المجتمعي العام⁽⁶⁷⁾.

- حضور مبادرات لا تأتي أكلها وخطاب سياسي ببناء عن الفعل السياسي!

يمكن القول إن المبادرات والتعديلات الدستورية التي تشهدها الحياة السياسية اليمنية هي بمثابة علامات وشواهد على ضعف كل من المجتمع والدولة، والنخبة الحاكمة على حد سواء.

حيث غدت المبادرات الرسمية للإصلاح بمثابة هروب رسمي من الإصلاح السياسي والمجتمعي الشامل، ولم تعد آلية للإصلاح وهنا تكمن المشكلة.

ومن شواهد هذا الاستنتاج:

- يلاحظ أنه حينما يعاني الوطن اليمني من أزمات، وخاصة على مستوى النظام السياسي، يتم إطلاق مبادرة أو وثيقة (كما حدث حين اتفق فرقاء العمل السياسي على إصدار ما عُرف بوثيقة العهد والاتفاق الموقعة في عمان أوائل عام 1994م، أو مبادرة الإصلاح السياسي والوطني الشامل الصادرة عن أحزاب المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك في أواخر عام 2005م، أو ما عُرف بمبادرة الأخ رئيس الجمهورية للتعديلات الدستورية المعلنة في أواخر العام المنصرم). والمحزن أن هذه المبادرات عجزت عن احتواء الأزمات أو حلها، بل إن الأزمات تتفاقم وتشتعل عقب الإعلان عن هذه المبادرات.

كما يلاحظ أن التعديلات الدستورية تجري عقب انتخابات، وبدلاً من أن يكون الصراع فكري وسياسي (صراع برامج) يتم عبر صندوق الانتخابات، تلد هذه الانتخابات أزمات، وهذا ما حدث عقب ما عرف بأزمة الانفصال أو حرب صيف 1994م. حيث تم تعديل الدستور عامي 1994م و2001م. وها نحن الآن نسمع عن مقترح رئاسي (أو مبادرة رئاسية لتعديل الدستور).

- حضور متخلف القديم وسيء الحديث والمعاصر:

بسبب مرحلة التخلخل المجتمعي الذي يمر بها المجتمع اليمني ظهر أسوأ القديم ومتخلف الحديث؛ حيث تعانق الأسوأ قيماً وسلوكاً، وظهرت مؤسسات حديثة الشكل والمبنى وتقليدية الجوهر والمعنى، وتحولت إلى (كائن مسخ)، أخذت من

البنية التقليدية (كالقبيلة) أسوأ ما تملك من أعراف وعادات، مثل عادة الثأر القبلي فتحول إلى ثأر سياسي وحزبي، يمارس في العاصمة اليمنية وفي بعض المدن والقرى اليمنية. وانتشرت عادة استسهال اللجوء إلى السلاح واستخدام العنف لحل بعض الخلافات بدلاً من قيمة الحوار والتسامح. وبالتالي حدث تمازج بين ثقافة الثأر القبلي وثقافة العنف الحزبي، حيث تم ترجيح مفاهيم الصراع وقيم السطو على السلطة بالقوة والقسر⁽⁶⁸⁾.

- حضور شرعية النصوص في مقابل لا شرعية الفعل السياسي الرسمي:

بسبب تدني قدرات النظام السياسي، وعجزه عن القيام بكثير من وظائفه، سواء كانت استخراجية أو توزيعية وتنظيمية أم استجابية، وعجز الحكومة اليمنية التي اكتفت، إلى حد الزهد بالركون إلى شرعية الوحدة اليمنية (الكارزما) دون الانتقال إلى شرعية الإنجاز والإشباع وفاعلية الأداء؛ سعت النخبة الحاكمة، وعبر خطابها الرئاسي إلى توليد الشرعية عبر النصوص، وفي هذا السياق، يمكن القول إن محاولة النخبة الحاكمة توليد الشرعية عبر النصوص (المبادرات والبرامج الانتخابية والتعديلات الدستورية) لم يعد كافياً خاصة في ظل تزايد الأزمات التي يعاني منها اليمن مجتمعاً ودولة، كارتفاع نسبة البطالة، وتزايد عدد الفقراء، وارتفاع الأسعار، وتدني القدرة الشرائية للعملة اليمنية، وبالتالي فإن الاتكاء على النصوص دون الأفعال قد يؤذن بدخول النظام السياسي اليمني مرحلة ما يمكن تسميته بـ"شرعية اللاشرعية".

- الإنفعال بالخارج والتأثر به في مقابل غياب إرادة الفعل والتأثير تجاهه:

إذا كنا قد أثبتنا سابقاً، أن اليمنيين كثيراً ما يحاكون الخارج، ويتأثرون به، ويحتكمون إليه؛ إلا أن الإشكالية هنا، أن اليمنيين يحاكون الخارج بشكل سلبي، بحيث يتأثرون به، وينفعلون به لا فاعلون فيه. إنهم يهربون من مشكلاتهم وصراعاتهم إلى الخارج. إنها محاكاة الضعيف، غير المستقر تجاه القوي (الخارجي) الطامع، غالباً! إن اليمنيين! وفي مقدمتهم النخبة الحاكمة، يهربون من صراعاتهم، وصعوباتهم الداخلية ليتلقفهم الخارجي، الذي مصالحه وأهدافه تختلف عن مصالح اليمنيين وطموحاتهم. بل إن اليمني كثيراً ما يستنجد بالخارج (الأجنبي) ويستأسد به ضد أخيه اليمني، إنها إشكالية انعدام ثقة اليمني بأخيه اليمني! إننا كيمنيين يتعين علينا أن نحاكم أنفسنا لماذا ضيعنا "حكمتنا".

- ترسيخ الشخصية في مقابل كراهية المؤسسة:

إن المؤسسة بحكم التعريف هي في جوهرها ضد التسلط والاستبداد، ولذا فهي غير مرحب بها، بل يكرهها كثيراً من الحكام غير الديمقراطيين وغير الشورويين؛ لأن المؤسسة تقيد وحش الأنانية، وتلجم غول الفساد، فهي مكروهة لدى كثير من الساسة، وخاصة لدى أولئك الذين لا يطيقون أن تراقبهم شعوبهم وتحاسبهم على الأخطاء حين يرتكبونها، وعلى أموال البلد حين يبددونها.

ثمة أسباب ودوافع عدة لهذه الكراهية؛ لأن وجود مؤسسات حديثة وفاعلة ستراقب الحاكم الشخص، وتحد من سلطانه ونفوذه الواسع، وصلاحياته المتعددة.

لأن الحاكم الفرد يكره المؤسسة، فلم تعد مؤسساتنا التقليدية تقليدية، ولم تعد المؤسسات الحديثة حديثة. وبالتالي لم تعد القبيلة قبيلة، ولم يبق الحزب حزباً؛ إذ تحولت القبيلة إلى كائن مسخ، وتحول الحزب إلى رداء مؤسسي فظهر ما يمكن تسميته بالعباءة المؤسسية يتزيا بها من لا يؤمن بها، ويرتديها خصومها، وبالتالي تظهر هنا ما قد تبدو مفارقة، حيث يلاحظ أن الخطاب الرئاسي والرسمي ما انفك يتحدث عن المنجزات التي تحققت في عهده، ويعلن أن من ضمنها وجود مؤسسات حديثة وفاعلة، ولكن حينما تأتي انتخابات رئاسية ويطالب كثير من المواطنين بضرورة تفعيل مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة بدلاً من تمديد سلمي للسلطة يبالغ الخطاب الرسمي بالهاجس الأمني، ويردد مصطلحات وعبارات تخويفية، مثل القول بأن الغياب الرئاسي المفاجئ، أو عدم نجاح الحاكم الشخص في الانتخابات، سيؤدي إلى اللبنة والعرقنة والصوملة، والسودنة والتناقض الذي يقع فيه هذا الخطاب، أنه يتغنى بوجود مؤسسات، ثم ربطها بوجوده، ويعلن أنه إذا لم يفز في الانتخابات يتناسى ما كان يسطره عن المؤسسات والمؤسسية. والعلة الحقيقية هنا، هي تتمثل في حضور الشخصية على حساب غياب المؤسسة وتواريتها.

خامساً : حقوق الإنسان في الخطاب الرئاسي اليمني بين المنطوق به والمسكوت عنه

1 - موقف الخطاب الرئاسي تجاه حقوق الإنسان في اليمن (المنطوق به) محاولة للقياس :

تهدف الدراسة في هذا الجزء إلى محاولة قياس كمي لمدى اهتمام الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بحقوق الإنسان في اليمن . عبر تحليل المضمون أو المحتوى الذي يهدف إلى " الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال " * ويرمي تحليل المحتوى إلى الخروج باستدلالات عن طريق تشخيص صفات محددة للرسائل الاتصالية تشخيصاً موضوعياً منظماً ** ويعتبر منهج أو أسلوب تحليل المحتوى من أكثر المناهج شيوعاً في تحليل الخطاب ودراسته , رغم ما يرى البعض من إشكاليات وجوانب قصور يواجهها الباحث إبان استخدامه في العلوم الاجتماعية***.

وفي هذا السياق , تم اختيار الخطابات الرئاسية التي أقيمت إبان الحملة الانتخابية لثاني انتخابات رئاسية مباشرة عرفتها الجمهورية اليمنية في 20 سبتمبر 2006 . لقد كانت هذه الخطابات محط اهتمام هذه الدراسة لأكثر من سبب , لأن مرشح الرئاسة (الرئيس) يتحدث عبرها (الحملة الانتخابية) عن مختلف القضايا والموضوعات وبالتالي لم يكن محط اهتمام صاحب الخطاب قضية بعينها بالضرورة . إضافة إلى أن الكثير من هذه الخطابات (الرئاسية) قد استندت إلى أسلوب الارتجال في الإلقاء , ولم تكن بالضرورة معدة سلفاً . إضافة إلى أن حمى الانتخابات الرئاسية التي شهدتها اليمن قد دفعت بالمرشحين ليس إلى المبالغة في الحديث عن الوعود الوردية التي سيجنيها الناخب .

ورغم أن الخطاب الرئاسي عبر الحملة الانتخابية قد اقترب كثيراً من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كما هو مثبت في الجدول التالي . إلا أنه في الوقت نفسه أظهر الخطاب أيضاً , دلالات لفظية غير ديمقراطية , وفي غير صالح حقوق الإنسان , وهي أقرب إلى نفي الآخر السياسي وعلى سبيل المثال ها هو الرئيس إبان حديثه عن الخصم السياسي (المعارضة) يستعمل ألفاظاً وعبارات غير متسامحة سياسياً وناقية للخصم السياسي , من هذه الألفاظ والعبارات : " التتار قادمون ليدمروا كل شيء جميل " , " انتبهوا واحذروا من الإشاعات المغرضة لأحزاب الحق المشترك [يقصد هنا أحزاب اللقاء المشترك- أي المعارضة] . " لا للغلو والتطرف لا للقوى الظلامية " , " لا لقوى الغدر وقوى العمالة والظلام والقوى الحاكمة " **** .

وهكذا يلاحظ أن الحياة السياسية اليمنية مازالت تعترف بتأثير الخطاب السياسي , وتأصل ثقافة نفي الآخر. ويبدو أن حال كثير من الرؤساء اليمنيين والعرب ما يزال يُعبر عنه بالمقولة الخلدونية التي ترى " أنهم لخلق التوحش الذي فيهم أصعب الأمم انقياداً لبعضهم البعض للغلظة والأنفة وبعد الهمة والمنافسة في الرياسة قلما تجتمع أهوائهم " .

* السيد يسين , تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة إستطلاعية) , (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, 1980) , ص 11.
** رشدي أحمد طعيمة , تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية , (القاهرة: دار الفكر العربي , (د.ط) , 2004م) , ص 70 .
*** نادية سالم, "إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية", مجلة العلوم الاجتماعية, العدد3, أيلول 1983, ص 43-57.
**** الجمهورية اليمنية , دائرة التوجيه المعنوي , قائد بحجم الوطن : خطابات الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية 2006م , (صنعاء : مطابع دائرة التوجيه المعنوي, ط 1 , 2007م) .

جدول القياس الكمي لمفردات حقوق الإنسان في الخطاب الرئاسي اليمني
أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام 2006

م	المكان	التاريخ	لفظاً	مرادفاً	مضموناً	الدرجة
1	صعده	30 أغسطس 2006	كامل الحقوق	حق العمل- حق التعلم- حق العيش حياة أفضل – حق المشاركة السياسية	حق المشاركة السياسية	3
2	عمران	31 أغسطس 2006		حق الأمن الشخصي - حق المشاركة السياسية	حرية الرأي والتعبير	2
3	الجوف	2 سبتمبر 2006		حق الرعاية الصحية - حق التعليم - حق العيش حياة كريمة – حق المشاركة السياسية	حرية الرأي والتعبير	2
4	مأرب	3 سبتمبر 2006		حق الحصول على مستوى معيشة أفضل – حق العمل	حق الأمن الاستقرار	2
5	المحويت	4 سبتمبر 2006		حق الحصول على مستوى معيشة أفضل – حق التنقل – حق السكن – حق العمل	حرية الرأي والتعبير	2
6	حجة	5 سبتمبر 2006	الحرية	حق الأمن والاستقرار – حق العيش حياة أفضل – حق المشاركة السياسية		3
7	عبس	5 سبتمبر 2006	الحرية	حرية الرأي والتعبير – حق المشاركة السياسية – حق الأمن والاستقرار – حق التعليم – حق عيش حياة أفضل – حق العمل – حق السكن		3
8	ريمه	6 سبتمبر 2006		حق العيش حياة أفضل – حق التعليم – حق الأمن والاستقرار – حق المشاركة السياسية	المساواة	2
9	الحديدة	6 سبتمبر 2006	الحرية	حق الأمن والاستقرار – حق العيش حياة أفضل – حرية الرأي والتعبير	حق المشاركة السياسية	3
10	المهرة	7 سبتمبر 2006		حق التعليم – حق العيش حياة أفضل – المساواة – حق الأمن – حق التنقل		2

الدرجة	مضموناً	مرادفاً	لفظاً	التاريخ	المكان	م
2		حق الأمن والاستقرار – حرية الرأي والتعبير – حق التعليم – حق العيش حياة أفضل		9 سبتمبر 2006	شبوّة	11
2	المساواة – حرية الرأي والتعبير	حق الأمن والاستقرار – حق العمل – حق العيش حياة أفضل – حق المشاركة السياسية		9 سبتمبر 2006	حضر موت الوادي والصحراء	12
2	حق المشاركة السياسية - المساواة	حق الأمن والاستقرار – حق العمل – حق العيش حياة أفضل - حرية الرأي والتعبير – حق الرعاية الصحية – حق المرأة		10 سبتمبر 2006	حضر موت الساحل	13
2		حق التنقل – حق التعليم – حق العيش حياة أفضل – حق الرعاية الصحية – حق الأمن والاستقرار		10 سبتمبر 2006	سقطرى	14
3	حرية الرأي والتعبير	حق الأمن والاستقرار – حق العمل – حق التعليم – حق المسكن – حق العيش حياة أفضل – المساواة – حق المرأة	الحرية	11 سبتمبر 2006	تعز	15
3	حرية الرأي والتعبير	حق الأمن والاستقرار – حق العيش حياة أفضل - حق العمل – حق المرأة – حق المشاركة السياسية	الحرية	12 سبتمبر 2006	إب	16
3		حق التعلم – حق التنقل – حق العيش حياة أفضل – حق الأمن والاستقرار	الحرية	13 سبتمبر 2006	الضالع	17
3		حق العمل – حق السكن – حرية الرأي والتعبير	الحرية	13 سبتمبر 2006	لحج	18
3	المساواة – حرية الرأي والتعبير	حق العيش حياة أفضل – حق الأمن والاستقرار – حق التعليم	الحرية	14 سبتمبر 2006	أبين	19
3		حق الأمن والاستقرار – حق العيش حياة أفضل – حق المرأة – حق العمل – حق المشاركة السياسية	الحرية	14 سبتمبر 2006	عدن	20

م	المكان	التاريخ	لفظاً	مرادفاً	مضموناً	الدرجة
21	ذمار	16 سبتمبر 2006		حق الأمن والاستقرار – حرية الرأي والتعبير – المساواة – حق التعليم	حق المشاركة السياسية	2
22	البيضاء	17 سبتمبر 2006		حق المشاركة السياسية – حق الأمن والاستقرار – حق التعليم – حق التنقل العيش حياة أفضل – حق التنقل	حرية الرأي والتعبير	2
23	رداع	17 سبتمبر 2006	الحرية	حق العيش حياة أفضل – حق العمل – حق المشاركة السياسية – حق الأمن والاستقرار – حرية الرأي والتعبير		3
24	صنعاء	18 سبتمبر 2006	الحرريات وحقوق الإنسان	حق العيش حياة أفضل – حق الأمن والاستقرار – حق المرأة – حق العمل – حق المشاركة السياسية		3

خطوات القياس الكمي (*):

- 1- الخطوة الأولى في التسجيل الكمي للمحتوى هي اختيار وحدة القياس ويتوقف هذا بالطبع على طبيعة الدراسة وأهدافها. وحدة القياس المتبعة هنا هي حساب التكرارات ويقصد بذلك عد المرات التي تظهر أو لا تظهر فيها وحدة التحليل. (الكلمة موضع البحث) المتمثلة في حقوق الإنسان و مترادفاتهما .
- 2- وحدة التسجيل المتبعة هنا هي الخطاب الرئاسي للرئيس علي عبدالله صالح أثناء حملته الانتخابية في سبتمبر 2006 .
- 3- يتم تحديد وحدة القياس عن طريق المقياس الآتي :
 ذكر الموضوع حرفياً (حقوق الإنسان) = 3
 ذكر المرادف لأحد فروع حقوق الانسان = 2
 الإشارة الضمنية لأحد مفاهيم حقوق الانسان = 1
- 4- بعد حساب التكرارات لكل وحدة قياس يتم حساب هذه التكرارات بعد ذلك إلى شكل نسب مئوية.

* - تم الاستفادة في إتباع خطوات التحليل الكمي وتطبيقها على الحالة اليمنية من بحث لـ عبدالكريم قاسم السياغي , التعديلات الدستورية في اليمن 2001 م :محاولة للقياس الكمي , بحث مقبول للنشر في مجلة : شؤون العصر (صنعاء) السنة 12 العدد 29 , ابريل – يونيو 2008م .

النتائج:

يمكن تلخيص النتائج التي أسفر عنها التحليل الكمي في الجدول التالي :

جدول رقم (1) التكرارات والتكرارات النسبية لحقوق الإنسان
ومرادفاتها ومضمونها في الخطاب الرئاسي اليمني

التكرار النسبي	التكرار	المقياس
0.3	12	3
0.3	12	2
0.3	12	1

يتضح من الجدول السابق أن ثمة دلالة تتمثل في تكثيف الخطاب الرئاسي واهتمامه بحقوق الإنسان, سواء بالشكل المباشر أو المرادف أو الضمني بشكل متساوي.

تم التوصل لهذه الدلالة عبر الإشارة لمفهوم حقوق الإنسان بطريقة مباشرة بنسبة 0.3 أي الثلث, كما تم تدعيم هذه النسبة بالإشارة غير المباشرة والضمنية بالثلثين الآخرين; للتأكيد على الإشارة المباشرة لمفهوم حقوق الإنسان وما سبق يمثل مؤشراً على تركيز الخطاب الرئاسي بمفهوم حقوق الإنسان في اليمن.

2 - المسكوت عنه في الخطاب السياسي اليمني:

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن من أهم ما في أي خطاب سياسي ليس بالضرورة ما أعلن فيه، بل ما تم السكوت عنه. وفي هذا السياق، يُنظر للسياسة في أحد تعريفاتها على أنها ما تقدم عليه الحكومة وما لا تقدم عليه أو تعزف عنه. وبالتالي فإن تجاهل الحكومات اليمنية المتعاقبة بما يتعين عليها فعله يعد في إطار المسكوت عنه، ومن ثم فإن من أهم المسكوت عنه في النظام السياسي اليمني:

- كراهية المؤسسة، والخوف من الجوهر والمعنى المؤسسي والهروب باتجاه الشكل المؤسسي.
- إغراق الخطاب السياسي في ما ينبغي أن يكون لا فيما هو كائن.
- الركون إلى المؤسسة العسكرية (أهل السيف) بدلاً عن التعويل على مؤسسات المجتمع المدني (أهل القلم).
- الهروب إلى الماضي التليد وأمجاده بدلاً من العيش في الحاضر بمنجزاته وتحدياته.
- غياب الإرادة السياسية عن إدارة المجتمع والدولة، وتواري إرادة الفعل.
- الاكتفاء بنحت النصوص وإصدار المبادرات والبرامج دون احترام الكثير منها أو تطبيقها.
- السعي لتسييس التنوع المجتمعي اليمني واستقطابه في ثنائيات مسببة نزاعية.
- السعي لتمديد سلمي للسلطة بدلاً عن تداولها وتناوبها سلمياً لأن الواقع السياسي اليمني لم يهياً بعد لقيام صراع أو تنافس "سلمي" على رئاسة الدولة اليمنية. كما أن العقل السياسي اليمني لم يؤمن بعد بإمكانية الوصول إلى قمة السلطة السياسية عبر الانتخابات.

3 - إشكالية الفجوة بين المعلن والمسكوت عنه:

على الرغم من أن محاولة القياس الكمي للخطاب الرئاسي قد أظهرت وجود اهتمام رئاسي مكثف ومركز تجاه حقوق الإنسان، كما تم بيانه سابقاً.

ورغم السمة الديمقراطية الغالبة على الخطاب الرئاسي، ولكثير من النصوص الدستورية اليمنية؛ إلا أن الإشكالية تتمثل في وجود فجوة وفصام نكد بين الخطاب الرئاسي والنص الدستوري من جانب، والتطبيق على أرض الواقع من جانب آخر.

فثمة بون شاسع بين المنطوق به والمسكوت عنه والممارس في الحياة السياسية اليمنية، بما فيها حقوق الإنسان وحرياته.

فالخطاب الرئاسي والمبادرات الرسمية بمثابة "منجزات لفظية" لا يرى أغلبها النور، ولا يتم تطبيقها على الأرض، لأنها، كما يبدو صادرة إما عن نخبة حاكمة ليست مهيئة لتقاسم السلطة أو تداولها، أو أنه ليس من اهتمامها إقرار الحقوق والحرريات.

كما أن إشكالية هذا الخطاب الرئاسي، والمبادرات التي يتبناها، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان التي يتم التصديق عليها، تصدر في سياق مجتمعي مأزوم، وتفقر لإدارة الفعل والتطبيق، فهي بمثابة "أحلام يقظة" تهرب إليها النخبة الحاكمة لعجزها عن إصلاح الحياة السياسية أو انتشال اليمن من الأزمات والحروب.

إن الخطاب الرئاسي وما يصدره من "مبادرات" بمثابة مُتَكَات لا تلد إصلاحات، ولا توفر حقوق، بل تمثل ظاهرة هروبية تشكل تعويضاً نفسياً لدى أصحابها، تعويضهم عن إحداث تطور وتحديث على مستوى اليمن مجتمعاً ودولة.

فالإشكالية أن ثمة:

- ديمقراطية اللغة واستبدادية الممارسة.
 - حضور النص الديمقراطي وغياب السلوك الرشيد.
 - حضور المفاهيم الديمقراطية وغياب إرادة الفعل السياسي.
 - الاكتفاء بنحت النصوص وتحويلها إلى غاية دون تحويلها إلى فعل.
 - عدم الاعتراف بالفشل السياسي الرسمي، والهروب نحو إصدار مبادرات تُطرح على أنها "منجز" ويفلت المقصر من العقاب، ويزداد الواقع سوءاً، بينما النخبة الحاكمة تكفي بحشد التأييد لهذه المبادرات التي هي غالباً لا ترى النور أو التطبيق على أرض الواقع!
 - وبالتالي فإن الخطاب الرئاسي في إطار النظام السياسي اليمني يعاني مما يمكن تسميته بـ"التحايل السياسي"⁽⁶⁹⁾! والذي من أهم صورة وشواهد:
- 1- استجلاب الشكل المؤسسي ومحاكاته في مقابل ترك الجوهر ومخاصمته.
 - 2- إضعاف المعارضة السياسية، والسعي لتهميش دورها في إطار النظام السياسي.
 - 3- الركون إلى أهل السيف (العسكريين) على حساب أهل القلم (مؤسسات المجتمع المدني)، بمعنى وضوح تأثير العسكريين في عملية صنع القرار واتخاذها. (وهذا المؤشر يمتد تاريخياً منذ عهد معاوية بن أبي سفيان وتوريث الحكم) كما بينا آنفاً.
 - 4- اصطناع شرعية لا تستند إلى الرضاء الطوعي والإرادي للمحكومين أو لغالبيتهم.
 - 5- السعي لاصطناع حكام كارزميين (ملهمين) رغم عدم توفر شروط الإلهام والرشد لدى غالبيتهم.
 - 6- بروز حكم الشخص الواحد برداء مؤسسي (شخصانية السلطة السياسية) رغم كراهية كثير من الممارسين السياسيين للمؤسسية وحكم القانون.
 - 7- حضور التعبئة السياسية على حساب المشاركة السياسية الحقيقية.
- إن أهم إشكاليات الخطاب السياسي الرسمي اليمني تتمثل فيما يلي:
- يكتفي بصنع الحدث دون الالتفات إلى رعايته وتقويمه، أو الإصرار على جني ثماره.
 - أنه يحاكي الخارج عبر أفعال يفترض أنها موجهة لإصلاح الدخل ومنفعته.
 - أن الخطاب أو القرار اليمني يستأثر بعاطفة صانعة أكثر من عقله، ولأن من شروط نجاح هذا الخطاب وتحويله إلى فعل تجاوز العاطفة إلى شروط موضوعية تحيط به، لا يأتي الخطاب أو القرار بما يرضه صاحبه.
 - استناد الخطاب السياسي اليمني والقرار الذي يبني على هذا الخطاب إلى ثقافة تجعل من مقدمات الفعل بمثابة نتائج له، فتكتفى بالمقدمات وتضيع النتائج المتوخاة أو تُجهض قبل نضوجها
 - إشكالية الاكتفاء بالقول، والعجز عن الانتقال إلى الفعل، ومن ثم تغدو المقولة الغربية التي تسم الشخصية العربية والإسلامية بعجزها عن تحويل الأقوال إلى أفعال صحيحة وفعلاً، (يقول العربي وكأنه فعل!).
 - خطاب سياسي يقترب من الديمقراطية لفظاً وشكلاً، ويتعد عنها سلوكاً وممارسة.
- وهكذا يغدو الخطاب السياسي والمبادرات الرسمية (بما فيها البرامج الانتخابية) بمثابة "منجزات لفظية" لا ترى النور، ولا يتم تطبيقها على أرض الواقع!
- وفي هذا الصدد ألا يعلم المعنيون الرسميون أن هذا الخطاب وهذه المبادرات والبرامج الانتخابية تولد لدى الناخب أو المواطن اليمني قدراً من التوقعات، وبالتالي يتعين على أصحابها الوفاء بها وتطبيقها وتفعيلها على أرض الواقع! لكن من المحزن والمبكي معاً أن أصحاب هذه المبادرات أمسوا عاجزين عن الوفاء بوعودهم ومبادراتهم.
- والخطورة هنا، أن المحكومين أو المواطنين يفقدون الثقة بالنخبة الحاكمة، وهنا تتضاءل الشرعية السياسية ويغدو الحاكم بمنأى عن رضاء المحكوم، ويصاب المجتمع بالتخلف ويعاني النظام السياسي من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ويدخل النظام السياسي، بل المجتمع والدولة مرحلة الخطر!

ختاماً:

- حاولنا طوال هذه الدراسة بيان حالة حقوق الإنسان، ووضعيتها في اليمن، وتوضيح موقف الخطاب الرئاسي تجاهها. وقد تم تناول قضية حقوق الإنسان في إطار علاقة المجتمع والدولة.
- ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**
- أنه رغم وجود اهتمام مكثف لهذه الحقوق في الخطاب الرئاسي اليمني، إلا أن الاتجاه العام للتحليل الكيفي أثبت صحة المقولة الرئيسية التي تبنتها الدراسة ابتداءً.
- فثمة خطاب رئاسي ديمقراطي اللغة تجاه حقوق الإنسان ولكنه استبدادي الفعل والممارسة. كما أن هناك حضور "لفظي" لحقوق الإنسان في مقابل غياب لجوهر هذه الحقوق ولمعناها، كما وضحت الدراسة أن هذا الخطاب الرئاسي كان حقوقياً على المستوى المنطوق، ولكنه عجز عن ترجمة هذا المنطوق إلى فعل وممارسة على أرض الواقع.

- كما توصلت الدراسة إلى وجود انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان اليمني، وبينت وجود روافد (ثقافية واجتماعية وسياسية ونفسية وتاريخية) للقابلية الشعبية، والمجتمعية لهذا الانتهاك والتعايش معها.
- كما وضحت الدراسة أن محصلة محددات الخطاب الرئاسي اليمني وتجلياته ليست في صالح الحفاظ على حقوق الإنسان ونيلها.
- ولذا فإنه في سبيل حماية حقوق الإنسان اليمني من الانتهاك يتعين توفير متطلبات سابقة تساعد على وجود خطاب رئاسي يثمر ويأتي أكله، ومن هذه المتطلبات:
- 1- **متطلب مؤسسي**، أي الانتقال من الشكل والمبنى المؤسسي إلى المعنى والجوهر المؤسسي، فلا يكفي وجود وزارة لحقوق الإنسان تترأسها امرأة؛ لأن استمرار الضعف المؤسسي، وشخصانية السلطة يؤثر سلباً على انتهاك الحقوق والحريات، وعلى تطور اليمن مجتمعاً ودولة، فالعبرة بالمعنى وليس بالمبنى والمسمى.
 - 2- **متطلب ثقافي**، ضرورة السعي نحو تغيير الثقافة اليمنية السائدة، من ثقافة زاهدة في التمتع بالحقوق والحريات إلى ثقافة مستأسدة ومنزعة لحقوقها وحرياتها.
 - 3- **متطلب اجتماعي**: ضرورة وجود تنشئة اجتماعية تحرض على رفض الطاعة العمياء والسعي لتحقيق حياة شريفة وكريمة، وضرورة التفريق بين ابتلاء السماء وتقصير الأرض (أي تقصير النخبة الحاكمة) الذي هو بمثابة المتغير المستقل في انتهاك الحقوق والحريات، كما يتعين التوقف عن تسييس التنوع المجتمعي اليمني في ثنائيات تنازعية ومستقطبة، والابتعاد عن محاولات العبث بالجسد المجتمعي، وتعزيز الشعور بالاعتقاد نحو الحصول على الحقوق والحريات.
 - 4- **متطلب اقتصادي**، حيث يلاحظ ضعف الاقتصادي اليمني، وهشاشته، ومن ثم ارتفاع نسبة الفقر بين اليمنيين، ويتعين السعي إلى رفع معدل أداء الحكومة اليمنية، وضرورة انتقالها من شرعية الوحدة إلى شرعية الأداء والإنجاز.
- إن المطلوب مؤسسات حديثة لا عصبية مصطنعة، وتسامح سياسي لا ثأر سياسي، والاعتراف بالآخر لا نفيه، ومشاركة سياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة لا تعبئة سياسية، وتنوع سياسي لا استقطاب سياسي، وتعايش سياسي لا نزاعات سياسية، وثقة سياسية، لا شك سياسي، وشعب حي يستأسد عندما تنتهك حقوقه لا موات سياسي، لأنه كما قال الكواكبي: أن الأمة التي لا تشعر بالآلام الاستبداد ليست جديرة بالحرية. أيها اليمنيون فعلاً لقد ولدتم أحراراً لتموتوا كراماً، وأنتم أخرج ما تكونوا إلى تفعيل ثقافة نيل الحقوق والحريات وانتزاعها انتزاعاً.

الهوامش

1- انظر:

- 1- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ط1، 1985)، ص92-94.
- 2- حول منهج الثقافة السياسية وأهم مقولاته، راجع: المنوفي، المرجع السابق نفسه، ص159-169.
- 3- للوقوف على مقولات اقتران علاقة الدولة بالمجتمع، انظر: Joel s. Migdal, Strong Societies and Weak States: State – Society Relations and state Capabilities in the Third world, (New Jersey: Princeton University press, 1998), pp.24-41.
- 4- السيد يسين، "تحليل الخطاب العربي"، الأهرام، (1997/5/22)، ص22.
- 5- محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية: (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، [د.ت.]، ص10.
- 6- يسين، "تحليل الخطاب العربي" مرجع سابق، ص22.
- 7- حامد ربيع (تحقيق وتعليق وترجمة)، سلوك المالك في تدبير الممالك لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، الجزء الأول، (القاهرة: دار الشعب للطباعة والنشر، [د.ط.]، 1400هـ-1980م)، ص98.
- 8- المرجع السابق نفسه، نفس الصفحة.
- 9- يسين "تحليل الخطاب العربي" مرجع سابق، ص22.
- 10- أحمد الرشيد، "حول بعض إشكاليات حقوق الإنسان"، الديمقراطية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام)، السنة الأولى، العدد الثاني، ربيع 2001م، ص84.
- 11- للتعرف على هذه القرارات تفصيلاً، راجع: السيد يسين، الوعي القومي المعاصر: أزمة الثقافة السياسية العربية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، [د.ط.]، 1991م)، ص134-147.
- 12- الباهر العفيف، "العالمية والخصوصية: خطاب حقوق الإنسان والثقافة العربية" في: بهي الدين حسن (تقديم وتحرير)، العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، [د.ط.]، 2000)، ص61-62.
- 13- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994م)، ص139، 143.
- 14- محمد عبدالمكوك، الإسلام والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان، (صنعاء: مطابع صنعاء الحديثة للأوقست، [د.ط.]، 2004)، ص22.
- 15- رضوان زيادة، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، 2000)، ص45.
- 16- انظر: نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمواده الثلاثين في: الأمم المتحدة، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الجزء الأول، (جنيف: مركز حقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدة، [د.ط.] 1993)، ص1-10.
- 17- المرجع السابق نفسه، وكذا انظر: تصنيفاً لهذه الحقوق في: محمد المخلافي، "القضاء وحماية حقوق الإنسان" في: الحماية القضائية لحقوق الإنسان في اليمن (ندوة)، كتاب القسطاس رقم 1 (صنعاء: برنامج الثقافة القانونية ملتقى المجتمع المدني، [د.ط.]، [د.ت.]، ص15-16.
- 18- لمزيد من التفاصيل حول هذا الاستنتاج، راجع: محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن (1962-1990) (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1996م)، ص193-198، 219-220.
- 19- للوقوف تفصيلاً على سمات الثقافة اليمنية السائدة، انظر: محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004)، ص161-181.
- 20- منصور علي الشيري، "الفقر في اليمن: المظاهر.. الأسباب.. المعالجات" شؤون العصر (صنعاء) السنة الثانية عشرة - العدد الثامن والعشرون، يناير - مارس 2008م، ص7.
- 21- للوقوف على النظرة الرسمية لتطور الاقتصاد اليمني، راجع: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، ص3، 25-37، 66، 73.

- 22- البشير، مرجع سابق، ص 9 .
- 23- أحمد سعيد الدهي في : " اقتصاديون يكشفون اختلالات الموازنة العامة للدولة وفساد بمليارات الريالات" ندوة، الصحوة (صنعاء)، (2008/2/14)، ص10-11 .
- 24- المرجع السابق نفسه، ص 11 .
- 25- للوقوف على اعتراف حكومي بتدهور الاقتصاد اليمني، انظر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، مرجع سابق، ص73.
- 26- راجع نص هذا الحديث الرئاسي كاملاً في صحيفة: الثورة (صنعاء)، (2006/2/7)، ص3.
- 27- الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن، مرجع سابق، ص156-157.
- 28- انظر نص مواد الباب الثاني من دستور الجمهورية اليمنية الحالي، الصادر عن: الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية (صنعاء) مطابع التوجيه المعنوي، بتاريخ إبريل 2001م.
- 29- نص المادة 41 من الدستور الحالي.
- 30- المادة 42 من الدستور.
- 31- المادة 43 من الدستور.
- 32- المادة 51 .
- 33- المادة 54 .
- 34- المادة 52 .
- 35- المادة 53 من الدستور .
- 36- المادة 6 .
- 37- لمزيد من التفاصيل، راجع: الجمهورية اليمنية، وزارة حقوق الإنسان، التقرير الوطني لحقوق الإنسان لعام 2004م، (صنعاء، 2005م)، ص17-28.
- 38- للتعرف على هذه الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها اليمن، انظر: التقرير الوطني لحقوق الإنسان لعام 2004م الصادر عن وزارة حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص29-32.
- 39- عادل مجاهد الشرجبي، "قراءة نقدية للجزء الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في التقرير الوطني لحقوق الإنسان" في: الندوة الخاصة بمناقشة التقرير الوطني لحقوق الإنسان 2004، الصادر عن وزارة حقوق الإنسان، والذي أقامها مركز الجزيرة لدراسات حقوق الإنسان بالعاصمة صنعاء عام 2005م، ص1.
- 40- جزء من حديث لـ "فلافيا بانسيرى" المنسقة السابقة للأمم المتحدة في اليمن لـ "نيوزيمن" وصحيفة المصدر: راجع المصدر (صنعاء)، (2008/2/26م)، ص 3 .
- 41- للتعرف على بعض التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان، والتعليق الرسمي اليمني عليها، راجع: الثوابت (صنعاء)، العدد 40 إبريل - يونيو 2005م ، ص119-185 ، كذلك راجع آخر تقرير أمريكي في هذا الشأن، والذي يؤكد على انتهاك حقوق الإنسان في اليمن، في صحيفة: المصدر (صنعاء)، (2008/4/22)، ص ص 8-9 .
- 42- جزء من تقديم لـ أمة العليم السوسوة وزيرة حقوق الإنسان الأسبق، في: التقرير الوطني لحقوق الإنسان الصادر عن وزارة حقوق الإنسان لعام 2004م، مرجع اسبق، ص 7 .
- 43- انظر: التقرير السنوي الأول الصادر عام 2005م في: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2005م (صنعاء: ط1، يونيو 2006م) أماكن متفرقة من التقرير وخاصة ص4 .
- 44- لمزيد من التفاصيل، راجع: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2006م (صنعاء، ط1، إبريل 2007)، أماكن متفرقة من التقرير، وخاصة ص ص33، 46، 60، 89، 125 .
- 45- عبدالله الفقيه، المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية 1990-2007م، (تعز: ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، ط1، ديسمبر 2007م)، أماكن متفرقة من الكتاب، وخاصة صص28-29، 203 .
- 46- يرى مالك بن نبي "إن المرض الحقيقي لم يكن الاستعمار القادم إلينا من خارج استعدادنا لاستقباله، بل هو في مكونات ذلك الاستعداد... وكان من واجب المسلمين أن ينتبهوا إلى أن الاستعمار هو مجرد بذرة صغيرة، ما كان لها أن تنبت وتؤتي أكلها لو لم تهيأ لها التربة الخصبة في عقولنا ونفوسنا"، راجع: مالك بن نبي، مجالس دمشق، محاضرات ألقيت في عامي 1971-1972م ، (دمشق: دار الفكر، ط2، 2006، ص52، 54) .

- 47- عبدالرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، (بيروت: دار النفائس، ط1، 1984)، ص140.
- 48- الكواكبي، المرجع السابق نفسه، ص126 .
- 49- الكواكبي، المرجع نفسه، ص126 .
- 50- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، 1987) ، ص160 .
- 51- الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص34.
- 52- عبدالرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، علي عبدالواحد وافي (تحقيق وتقديم)، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط1، [دبت]، الجزء الثاني، ص575 .
- 53- سعد الدين إبراهيم (تحرير وتنسيق)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988)، ص30-31.
- *- القات اسم لنبات أو لعشب أوراقه دائمة الخضرة، ويتم مضغ أغصانه عبر الفم لعدة ساعات، ويتم تناوله من قبل الرجال والنساء على حد سواء.
- 54- سمير عبدالرحمن هائل، "القات وشيوع تعاطيه في المجتمع اليمني" سلسلة أوراق يمانية، تصدر عن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية (صنعاء، العدد 18 ، مارس 2002م) ، ص26-27 .
- 55- راجع: عباس علي زبارة ومعتصم صبري، "القات وآثاره السلبية على الصحة وخاصة عند الأطفال"، في : القات المشكلة والآثار (ندوة)، (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، ط1، 1997م)، ص106
- 56- عبدالله علي الزلب، ثقافة القات في اليمن "مقاربة سوسولوجية" صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، ط1، 2001)، ص ص13، 193-194.
- 57- لمزيد من التفاصيل، راجع:
- محمد الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن، مرجع سابق، ص419-421 .
- 58- راجع تصريحات عضو اللجنة العام في المؤتمر الشعبي العام ياسر العواضي في : المصدر (صنعاء) ، (2008/4/1م) ، ص1 .
- 59- جزء من تصريحات الرئيس اليمني/ علي عبدالله صالح، الذي أدلى به للصحفيين بتاريخ (2001/3/1) بالعاصمة اليمنية صنعاء ، راجع:
- الثورة (صنعاء) ، (2001/3/2)، ص1 ، 7 .
- 60- جزء من حديث الرئيس اليمني/ علي عبدالله صالح لقناة mbc التلفزيونية عبر برنامج "حكايتي" الذي أذيع يوم السبت (2005/8/6م) الساعة العاشرة والنصف مساءً بتوقيت صنعاء.
- 61- جزء من خطاب الرئيس/ علي عبدالله صالح في ختام أعمال المؤتمر الوطني للطفولة والشباب الذي عقد في صنعاء بتاريخ (2006/2/22م)، راجع صحيفة 26 سبتمبر (صنعاء) (2006/2/23م) ، ص1-2 .
- 62- حديث للرئيس/ علي عبدالله صالح عبر مقابلة أجراها رياض الرئيس في: رياض نجيب الرئيس، رياح الجنوب: اليمن ودوره في الجزيرة العربية، (بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، ط1، 1998م)، ص48.
- 63- ورد هذا القول، في: عبدالحميد متولي، أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985)، ص46 .
- 64- مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص695.
- 65- راجع: محمد الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن، مرجع سابق، ص85، 502-510.
- 66- جزء من حديث الرئيس اليمني/ علي عبدالله صالح، لصحيفة الحياة اللندنية، وذلك في أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، انظر: الحياة (لندن)، (2000/4/2م)، ص2 .
- 67- محمد محسن الظاهري، "التطور الديمقراطي في اليمن: الواقع الراهن وآفاق المستقبل"، شؤون العصر (صنعاء) السنة 9 ، العدد (20) يوليو-سبتمبر 2005م ، ص135 .
- 68- راجع: محمد الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن، مرجع سابق، ص284-285، 310.
- 69- لمزيد من التفاصيل، راجع:
- محمد محسن الظاهري، "اليمن بين نحت النصوص وغياب إرادة الفعل السياسي (مبادرات رئيس الجمهورية وأحزاب اللقاء المشترك للإصلاح السياسي أنموذجاً) في مجلة: شؤون العصر، السنة 12، العدد 28، يناير-مارس 2008م، ص ص79-84.

المحتويات

الصفحة	العنوان
1	مقدمة
5	أولاً: حقوق الإنسان في إطار المجتمع والدولة اليمنية
5	1- الإطار الاجتماعي لحقوق الإنسان في اليمن.
6	2- الإطار الثقافي
7	3- الإطار الاقتصادي
7	4- الإطار السياسي
9	ثانياً: وضعية حقوق الإنسان وحالتها في اليمن.
9	1- الموقف الرسمي اليمني تجاه حقوق الإنسان
10	2- واقع حقوق الإنسان في اليمن
12	ثالثاً: روافد القابلية لانتهاك حقوق الإنسان في اليمن
12	1- رافد ثقافي
13	2- رافد اجتماعي
13	3- رافد سياسي – نفسي
14	4- رافد تاريخي
14	5- رافد قاتي (نسبة لشجرة القات التي يمضغها كثير من اليمنيين)
16	رابعاً: الخطاب الرئاسي اليمني تجاه حقوق الإنسان، المحددات والتجليات
16	1- محددات الخطاب الرئاسي تجاه حقوق الإنسان
16	أ - المحددات الداخلية
18	ب - المحددات الخارجية
19	2 - تجليات الخطاب الرئاسي وأثاره في اليمن.
22	خامساً: حقوق الإنسان في الخطاب الرئاسي اليمني بين المنطوق به والمسكوت عنه.
22	1 - موقف الخطاب الرئاسي تجاه حقوق الإنسان في اليمن (المنطوق به)
27	2 - المسكوت عنه في الخطاب الرئاسي اليمني.
27	3 - إشكالية الفجوة بين المعلن والمسكوت عنه.
29	خاتمة: ما العمل؟ نحو تعزيز نيل الحقوق والحريات